سقوط كابول و صعود طالبان

سيناريوهات ما بعد الانسحاب الامريكي

تحليلات استراتيجية

مجموعة العمل الإقليمي

عدد خاص – أغسطس 2021

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS | EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

ecss.com.eg
/ecsstudies

د.خالد عكاشة
المدير العام

اللواء / محمد ابراهيم الدويري
المشرف العام

تحرير
أحمد عليبة

المستشارين الاكاديميين
لواء اح دكتور محمد قشقوش
د. محمد كمال
د. توفيق أكليمندوس

الخبراء
د. دلال محمود
عزت إبراهيم
د. محمد عباس ناجي
أحمد كامل البحيري

الباحثون
مها علام
ماري ماهر
علي عاطف
نوران عوضين
فردوس عبدالباقي

منسق التحرير
أميرة طارق

الاخراج الفني
عبدالمنعم أبوطالب

المحتويات

الافتتاحية

التفاعلات الدولية:

- إسدال الستار على الحقبة الأمريكية فى أفغانستان
- "الخروج الكبير"... كيف نضجت "صفقة بيع الأفغان" في واشنطن؟
- فشل استراتيجي: الانسحاب الأمريكي من أفغانستان
- اتجاهات أولية: المواقف الأوروبية بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان
- الصين وطالبان: علاقة قيد الاختبار
- موسكو – كابول: تمدد استراتيجية "الاستقرار بالهيمنة"

التفاعلات الإقليمة:

- "توازنات معقدة": مستقبل الدور الباكستاني في أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي
- مأزق نيودلهي: خيارات الهند لاحتواء مخاوفها من هيمنة طالبان على أفغانستان
- تحديات أكثر من الفرص:مستقبل الدور التركي فى افغانستان بعد هيمنة طالبان
- كيف تعاملت إيران مع سيطرة طالبان على الحكم في أفغانستان؟

الأبعاد العسكرية:

- أفغانستان نموذجاً : " الجيوش المصنوعة " تجربة فاشلة
- الإنعكاسات العسكرية على دول الجوار الأفغانى بعد الانسحاب الأمريكى

قضايا نوعية:

- مسارات مختلفة: السيناريوهات المستقبلية لتنظيمي "داعش" و"القاعدة" بعد صعود "طالبان"

الافتتاحية

ربما سيكون لدينا "معضلة تنبؤ" بشأن مستقبل أفغانستان–طالبان في طبعتها الجديدة، بعد تاريخ منتصف أغسطس 2021، لكن الواضح أن كافة التنبؤات تقود إلى سيناريو وحيد هو أن أفغانستان دخلت مرة أخرى "الثقب الأسود" في ظل "ربيع طالبان". وقد أثبتت الأيام الأخيرة عندما كانت الحركة على أبواب كابول، فشل تقديرات أجهزة الاستخبارات التي قضت عقودًا من الزمن في أفغانستان بشأن سرعة السقوط المدوي للقوات المسلحة الأفغانية، وبالتبعية سقوط "كابول" بفرار نظام الرئيس أشرف غني من البلاد، وتسليم مفاتيح القصر الرئاسي لطالبان. وعلى غرار الموقف الأمريكي، كانت روسيا ومعظم دول الاتحاد الأوربي في ذهول أمام المشهد الذي لم يستغرق سوى أقل من ثلاثة أيام، بينما كانت التوقعات تشير إلى أن المقاومة قد تستغرق من 3–6 أشهر. يؤكد ذلك فرضيتين؛ إما أن الجميع لم يكن يلم بحقيقة ما يجري على الساحة الأفغانية، أو أن هناك من كان يدفع إلى هذا المشهد.في هذا السياق، علينا أن نتوقف أمام ثلاثة مشاهد: أولها أن التطورات الميدانية المتسارعة كانت تتوازى مع استمرار مفاوضات الدوحة الخاصة بمستقبل العملية السياسية فيما بعد الانسحاب الأمريكي، وأن توازنات القوى باتت محسومة لصالح طالبان، وثانيها مشهد سلاح عناصر أمن قادة طالبان الذين دخلوا مكتب الرئيس "غني"، ومعظمها أسلحة أمريكية استحوذت عليها طالبان من الجيش ومن المعسكرات كغنائم حرب، وهو ما يرتبط بالمشهد الثالث المتمثل في إفادة وزير الدفاع الأمريكي الجنرال لويد أوستن وما تضمنته من لوم للجيش الأفغاني، وقلقه على وقوع أسلحة حديثة في يد طالبان، مع الوضع في الاعتبار أن "أوستن" أكد، في إفادة سابقة قبل أقل من أسبوع،

أن الوضع في أفغانستان لا يسير في الاتجاه الصحيح، لكن هناك قوات مسلحة قوامها 300 ألف جندي ومسلحة بأحدث الأسلحة، وقوة جوية وبإمكانهم إحداث فارق كبير في المعركة. كل هذه المشاهد تؤكد حقيقة واحدة، هي أن السياسة الأمريكية وسياسات الحلفاء في أفغانستان قادت إلى نتيجة واحدة؛ هي "تمكين" طالبان من العودة مرة أخرى إلى كابول.

من الآن فصاعدًا، ستصنع طالبان "الرواية الأولى" في أفغانستان، وستكون مواقف القوى الأخرى مجرد "رد فعل" على مواقف طالبان. أولى الروايات التي تصنعها طالبان الآن هو الترويج لتغيرها، والعنوان الأول هو إعادة "المرأة " المحجبة إلى المدارس، وكذلك تلمح الحركة إلى أن هناك مرحلة انتقالية، ستتشاور فيها مع القوى المحلية لرسم خريطة الطريق، والإجابة على تساؤلات بشأن موقفها من وجود شركاء في السلطة، وتشكيل حكومة انتقالية ربما يتولاها علي جلالي، في ظل مساعي طالبان إلى الحصول على قبول دولي بها، وما مصير القوات النظامية وسلاحها؟ ومصير باقي مؤسسات الدولية التي تؤكد الحركة أنها سيطرت على 90% من المناطق الموجودة فيها في اليوم الأول من وصولها إلى كابول.

في المقابل، هل سيقبل العالم بهذه التوجهات؟ هل يمكن أن تعيد طالبان الحد الأدنى من الاعتبار إلى الدولة بمظاهرها التقليدية السياسية والاقتصادية والاجتماعية... إلخ. إن واحدًا من المؤشرات الاقتصادية يشير إلى تضاعف اقتصاد "المخدرات"، هل يمكن أن يتخلى أمراء الحرب العائدون إلى كابول بعد 20 عامًا، عن تنظيم "القاعدة" شريكها الاستراتيجي "الحركي والأيديولوجي"، أم أن ذلك سيتم بمباركة أمريكية لضرب تنظيم "داعش"؟ وهو ما كان له شواهد خلال المرحلة السابقة. ومن ثم نتحدث عن إعادة " تمكين القاعدة" أيضًا، وما هي حدود الدعم الخارجي لهذا المشروع؟ هل يمكن أن تعترف روسيا بطالبان وتتقارب معها الصين؟ كيف سيكون موقف الهند؟ وما موقف الجوار الإقليمي وجوار الجوار؟ ولا يجب أن نسقط من الحسابات أن هناك مقاربة يحاول البعض الترويج لها، وهي أن التمدد الإيراني في الدول العربية يحتاج إلى مكابح "سنية" مقابل التمدد "الشيعي"، ومن ثم قد تكون دولة "أفغانستان طالبان" هي المرادف لهذه المقاربة.

وبينما أقلع قطار طالبان سريعًا، وفي الوقت الذي يقول فيه الجميع إنه ليس لديه الاستعداد لأن يوقفه؛ فشلت واشنطن مرة أخرى؛ ما أعاد إلى الأذهان مشهد الانسحاب الأمريكي من "سايجون" عام 1975، لكن لا يمكن أن تكون أفغانستان هي فيتنام المزدهرة الآن في كل الأحوال. أغلب الظن أن أفغانستان ستكون مفرزة لتنظيمات الإرهاب مجددًا. لقد فشلت واشنطن على مدار عقدين في تغيير مشهد ما بعد 11 سبتمبر.. فشلت في معركة الحرب على الإرهاب.. فشلت في صناعة جيوش وأنظمة؛ فالسيناريو يتكرر في العراق بتفاصيل أخرى، لكن النتائج واحدة تقريبًا؛ فهناك منظومة أمنية هشة، بينما تسيطر ميليشيات إيران على مفاصل الدولة. ومن ثم، لن تكون تداعيات "ربيع طالبان" أفضل حالًا من تداعيات ما سمي "الربيع العربي"؛ فالسيناريو القادم أسوأ. الحد الأدنى من الاحتمالات أنه سيكون هناك تضاعف لحجم ومستوى التهديدات التي تشهدها المنطقة المتخمة بالصراعات والأزمات.

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

إسدال الستار على الحقبة الأمريكية في أفغانستان

د. محمد كمال

أستاذ العلوم السياسية وعضو الهيئة الاستشارية
للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

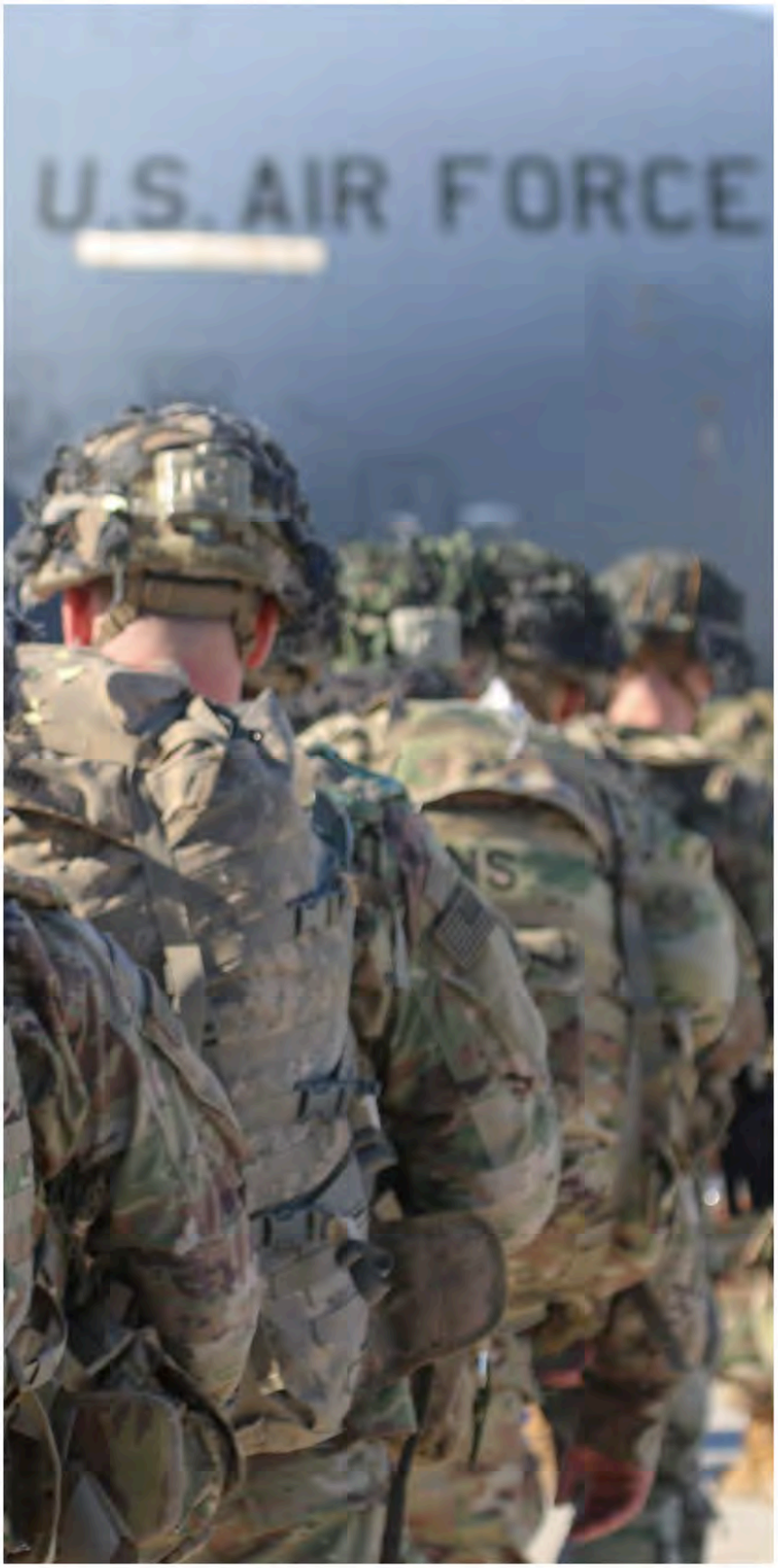

مشهد السقوط السريع لأفغانستان في يد طالبان، والخروج الفوضوي للولايات المتحدة من كابول؛ دفع الرئيس الأمريكي بايدن للحديث إلى الرأي العام الأمريكي لطرح وجهة نظره فيما يحدث. الرئيس بايدن تحمل "بشكل مباشر" مسئولية القرار بسحب القوات الأمريكية من أفغانستان، لكنه اعترف بأن سيطرة طالبان على البلد حدثت بسرعة أكبر مما توقع، ووصف صور الأفغان في مطار كابول الدولي، وهم يحاولون الفرار من بلادهم، بأنها "مؤلمة"، وبينما تعهد بإخراج مواطني الولايات المتحدة وحلفائها من البلاد بأمان ألقى بايدن الكثير من اللوم في سقوط الحكومة الأفغانية على جيشها الذي دربته الولايات المتحدة؛ لفشله في خوض القتال ضد طالبان

وأعاد تأكيد أن إنهاء التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان الآن هو القرار الصحيح، وأنه لا يمكن للقوات الأمريكية ولا ينبغي لها أن تقاتل ويموت جنودها في حرب لا ترغب القوات الأفغانية في خوضها بنفسها، وأشار إلى أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تمنحهم "الإرادة للقتال من أجل مستقبلهم".

مشهد الانسحاب الأمريكي المضطرب جاء مبكرًا عن الموعد الذي حدده الرئيس جو بايدن بسحب القوات الأمريكية من أفغانستان على نحو كامل ومنظم بحلول 11 سبتمبر المقبل. تبكير الانسحاب لا ينفي أن قرار بايدن، الذي حمل رمزية تاريخ الانسحاب في 11 سبتمبر المقبل، له دلالات كبيرة، أهمها نهاية الحقبة التي بدأت بهذا التاريخ منذ عشرين عامًا (2001) بالهجوم الإرهابي على الأراضي الأمريكية، الذي أعقبه غزو أفغانستان للإطاحة بحكومة طالبان التي آوت أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة، وبدأت الولايات المتحدة عملية لإعادة "بناء الأمة" في أفغانستان، ورفع شعار مكافحة الإرهاب في العالم كله.

وبعد عقدين من الزمن، تسدل الولايات المتحدة الستار على هذه الحقبة، بعد أن فشلت في تحقيق معظم أهدافها، وبعد أن تغيرت أولوياتها بالنسبة إلى التحديات والمنافسين.

الولايات المتحدة دفعت تريليونات الدولارات في أفغانستان، وفقدت أكثر من 3200 أمريكي، وأصيب أكثر من 20 ألفًا، بالإضافة إلى مقتل وإصابة 100 ألف أفغاني. اليوم، وبعد كل هذه الخسائر نعود إلى نقطة عام 2001؛ فطالبان التي أسقطتها الولايات المتحدة بعد غزوها أفغانستان، تعود اليوم للسيطرة على البلاد بعد انسحاب القوات الأمريكية.

درس استراتيجي

الدرس الأساسي الذي تعلمته الولايات المتحدة من التجربة الأفغانية هو الاعتراف بوجود حدود لقوتها العسكرية، وأنه يجب ألا تحاول استخدام جيشها لمحاربة متمردين، أو أن تتورط في حروب برية طويلة الأمد، وكذلك محدودية قدرتها فيما يتعلق ببناء الأمم وتغيير ثقافات الدول الأخرى. وقد أشار الرئيس بايدن إلى أن الجيش الأمريكي قد مُنح صلاحيات تتجاوز اختصاصه في أفغانستان، بما في ذلك تحقيق أهداف اجتماعية، مثل حقوق المرأة. وقال الرئيس بايدن إن واشنطن قد أنجزت مهمتها في المنطقة بقتل أسامة بن لادن في عام 2011 وحرمان القاعدة من ملاذها في أفغانستان، ولم يكن لديها ما تكسبه من استمرار عملياتها العسكرية في البلاد.

فشل تصدير القيم الأمريكية

وعندما ذكرت قضية النساء في أفغانستان، اللواتي تمتعن بحقوق وحريات جديدة بعد هزيمة طالبان، قال بايدن: "لن أعيد أبناءنا إلى هناك للمخاطرة بحياتهم نيابة عن حقوق المرأة.. هذا ليس ما هم هناك من أجله". وذكر أنه لن يشعر بأي مسئولية إذا عانت المرأة الأفغانية أو حقوق الإنسان الأخرى نتيجة الانسحاب الأمريكي، وأكد أن مصير أفغانستان يحدده شعبها.

قرار الرئيس بايدن حظي بتأييد في دوائر الحزب الديمقراطي؛ حيث ذكر بعض الديمقراطيين أن السيد بايدن ليس لديه خيار، وأنه اتخذ القرار الصحيح على الرغم من الألم القصير المدى، وأن البقاء لمدة سنة أخرى أو خمس سنوات أو عشر سنوات لن يغير شيئًا.

سوء تقييم

ولكن إدارة بايدن تعرضت لانتقادات شديدة، منها سوء تقييم الوضع على الأراضي الأفغانية؛ حيث قال الرئيس جو بايدن لوسائل الإعلام منذ أسابيع قليلة: "لن يكون هناك ظرف ترى فيه أشخاصًا يُرفعون من فوق سطح سفارة الولايات المتحدة في أفغانستان" وأنه من "المستبعد للغاية" أن تمتلك طالبان البلد بأكمله، ولكن انتشلت طائرات الهليكوبتر أشخاصًا من سطح السفارة الأمريكية في كابول، ووصلت طالبان إلى القصر الرئاسي. اعتبر البعض أن هذا التقييم الخاطئ من الرئيس الأمريكي يعكس أيضًا إخفاقات في أجهزة الاستخبارات والأمن القومي في الولايات المتحدة.

عدم الاستفادة من الدرس العراقي

أشار البعض أيضًا إلى عدم استفادة إدارة بايدن من "درس العراق"؛ حيث نمت "داعش" وتحولت إلى قوة رئيسية بعد انسحاب الجزء الأكبر من القوات الأمريكية من العراق عام 2011، ثم اضطرت الولايات المتحدة إلى إعادة قواتها مرة أخرى لمحاربة داعش. ولكن إدارة بايدن ترى أن احتمال عودة تنظيم القاعدة إلى أفغانستان محدودة، وتعتقد أنها قادرة على التعامل مع أي تهديدات إرهابية عن بُعد، ودون تمركز قوات في أفغانستان، ودون أن تصبح قواتها ورقة مساومات مع طالبان.

استسلام للإرهاق الأمريكي

البعض أيضًا وصف انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان كأنه استسلام "للإرهاق" أكثر من كونه تسوية سياسية مع عدو سابق. وهنا يشير كولن باول وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، إلى أن الاتحاد السوفييتي الذي احتل أفغانستان لعقد من الزمان حتى انسحب فجأةً في عام 1989، "فعل ذلك بالطريقة نفسها.. لقد تعبوا وعادوا إلى وطنهم". هذا التعب أو الإرهاق يشير إلى حالة الولايات المتحدة كقوة كبرى في عالم اليوم، التي اختلفت عما كانت عليه في حقبة 11 سبتمبر.

سيناريوهات ملء الفراغ:

هناك أيضًا إشارة إلى أن الصين قد تسعى إلى ملء الفراغ الأمريكي في أفغانستان، وخاصةً أن الصين ذكرت أنها ستحترم "خيارات" الشعب الأفغاني. وقالت هوا تشون ينج المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية، في أول تصريحات رسمية لبكين منذ أن اجتاحت طالبان كابول: "لقد مر الوضع في أفغانستان بالفعل بتحول كبير، ونحن نحترم رغبات وخيارات الشعب الأفغاني". ووصفت جريدة جلوبال تايمز القريبة من الدولة، الجهود الأمريكية التي استمرت 20 عامًا لإعادة تشكيل أفغانستان بأنها "فشل كامل"، وقالت إن عودة طالبان إلى السلطة كانت "ضربة قوية" للولايات المتحدة.

وأشارت الصحيفة إلى أن خطة الانسحاب اليائسة للولايات المتحدة تظهر "عدم موثوقية التزامات الولايات المتحدة تجاه حلفائها، وإلى أنه عندما تتطلب مصالحها التخلي عن الحلفاء، لن تتردد واشنطن في إيجاد كل العذر للقيام بذلك". ويتوقع المحللون أن توسع الصين نفوذها ومصالحها الاستراتيجية في أفغانستان عقب عودة طالبان إلى السلطة، وأن تساهم باكستان في تطوير العلاقات الصينية الأفغانية، باعتبارها شريكًا مهمًّا في مبادرة الحزام والطريق. وكانت باكستان قد رحبت بوصول طالبان إلى كابول.

وأعلن رئيس الوزراء عمران خان أن الأفغان "كسروا قيود العبودية". وذكر رءوف حسن مساعده الخاص أن "الأداة الغربية التي قامت الولايات المتحدة بتجميعها من أجل أفغانستان قد انهارت مثل بيت الورق"، وأشاد بما سماه "انتقالًا سلسًا فعليًّا للسلطة" من حكومة غني "الفاسدة" إلى حكم طالبان.

أولويات بديلة

ولكن مما لاشك فيه أن المتغير الأكبر الذي شجع على الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، هو تغير أولويات الولايات المتحدة فيما يتعلق بمصدر التهديد لأمنها القومي؛ ففي حقبة 11 سبتمبر، ارتبطت التهديدات بالإرهاب وحملات مكافحته. أما اليوم، فالولايات المتحدة تتحدث عن أولويات أخرى؛ يأتي على رأسها تحديات الداخل المرتبطة بكورونا، والاقتصاد، والاستقطاب السياسي، وفى الخارج هناك تحديات أخرى أكثر أولوية من أفغانستان، أو كما ذكر أحد المسئولين الأمريكيين "الولايات المتحدة لديها مصالح استراتيجية كبيرة في العالم، مثل منع انتشار الأسلحة النووية، ومثل روسيا التي تزداد عدوانيةً وحزمًا، ومثل كوريا الشمالية وإيران التي تشكل برامجها النووية تهديدًا للولايات المتحدة، ومثل الصين.. التهديدات الرئيسية للوطن الأمريكي هي في الواقع من أماكن أخرى.. أفغانستان فقط لا ترقى إلى مستوى تلك التهديدات الأخرى في هذه المرحلة". ويشير آخرون إلى أن هذه التهديدات، بالإضافة إلى انهيار تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، كلها جعلت الإرهاب يبدو كأنه تهديد أقل إلحاحًا، عكس ما كان عليه الوضع في حقبة 11 سبتمبر.

باختصار، فإن قرار الرئيس الأمريكي بايدن الانسحاب من أفغانستان، يعني نهاية "حقبة ١١ سبتمبر" وما ارتبط بها من أولويات، كما لم تعد الولايات المتحدة القوة الكبرى التي عهدناها خلال تلك الحقبة. ولكن مغادرة الولايات المتحدة من أفغانستان لا يعني مغادرة الأخيرة للولايات المتحدة، أو نهاية التفاعلات بين البلدين، وقد يشهد المستقبل فصلًا جديدًا في العلاقات بينهما.

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"الخروج الكبير" كيف نضجت "صفقة بيع الأفغان" في واشنطن؟

عزت إبراهيم

رئيس وحدة دراسات الإعلام
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تناسب الخروج الأمريكي "المرتبك" من أفغانستان مع الخشية السائدة في واشنطن إزاء ما تتعرض له الولايات المتحدة من تحديات من قوى عالمية أخرى في مقدمتها الصين، إلا أن الخروج المخزي قبل الموعد المقرر نهاية الشهر الجاري، يحمل تداعيات كارثية لمستقبل السياسة الخارجية الأمريكية وتحالفاتها الدولية، حيث الكارثة الإنسانية والاستراتيجية التي خلّفتها وراءها القوات الأمريكية تضرب مصداقية ومكانة الولايات المتحدة عالميًا بشكل ربما لم يحدث من قبل. فالرسالة التي بعثت بها واشنطن إلى حلفائها هي أنه يتعين عليهم من الآن فصاعدًا أن يعتمدوا على مسئوليتهم الخاصة.

في العام الماضي، أعلن الرئيس الأمريكي آنذاك "دونالد ترامب" عن خطة للانسحاب، ووقّع اتفاقًا مع طالبان يحد من العمل العسكري الأمريكي ضدهم. ثم أعلن الرئيس جو بايدن أن الدفعة الأخيرة من القوات ستغادر بحلول نهاية أغسطس.

تخبط أمريكي

حملت الإحاطات الرسمية التي صاحبت الانسحاب العسكري الأمريكي في يوم الخروج الكبير من أفغانستان، من جانب البنتاجون والاستخبارات، مؤشرات على التخبط الهائل مثلما كشف السيناتور ليندسي جراهام (جمهوري من ولاية ساوث كارولينا)، فقال إن المسئولين أشاروا إلى أن هناك ما يصل إلى 60 ألف شخص مؤهلون للإجلاء، وأنهم كانوا يراجعون تقييمهم لشهر يونيو بأن التهديد الذي تتعرض له الولايات المتحدة من جماعات متشددة مثل القاعدة، التي تعمل من أفغانستان، يمثل اليوم "خطرًا متوسطًا" ويمكن أن يشكل تهديدًا للولايات المتحدة في غضون عامين. وقال جراهام: "إنهم قلقون من الإخلاء، وقلقون من الخطر على الوطن. هناك قلق من الحزبين بشأن ترك الأشخاص الذين ساعدونا وراءنا، وهناك قلق متزايد بشأن هذا الأمر في سياستنا الخارجية".

إخفاقات مكلفة

المخاوف الأمريكية التي يتحدث عنها السيناتور جراهام سبقتها إخفاقات عديدة على مستوى إدارة المشهد. فلم تسقط دفاعات القوات الأفغانية ثم الحكومة الأفغانية إلا نتيجة تخاذل الولايات المتحدة. فقد أقر الرئيس الأمريكي جو بايدن بأن الرئيس السابق دونالد ترامب لم يترك سوى 2500 جندي أمريكي في أفغانستان، وهو رقم ضئيل. ورفض بايدن الاحتفاظ بالعدد السابق وأمر بخروج سريع في بداية موسم القتال السنوي، مما أدى إلى سحب البساط من تحت أقدام الجيش الأفغاني، وبالتالي سهل من عملية اكتساح طالبان للولايات والمدن الكبرى ثم العاصمة كابول.

المسكوت عنه في كل الإحاطات الرسمية الأمريكية هي فساد عملية إعادة البناء للدولة الأفغانية التي رعتها الولايات المتحدة قبل عشرين عامًا، إلا أن طريقة إدارة العملية كانت كارثية. فقد تدفق الكثير من التمويل للمتعاقدين الأمريكيين الذين حصلوا على أرباح طائلة، حيث قال المبعوث الأمريكي الراحل ريتشارد هولبروك ذات مرة في شهادته أمام الكونجرس، إن 90 سنتًا من كل دولار يُنفق في أفغانستان عاد بالفعل إلى الولايات المتحدة. لم يكن هناك تقريبًا أي نقاش حول الاستدامة المالية للدولة الأفغانية. فالحكومة الأفغانية كانت تعتمد بشكل شبه كامل على المساعدات الخارجية وبدون وجود تمويل لدفع تكاليف قوات الجيش الوطني، كان سقوطها هو الأرجح. ولكن مع كل الفساد في النظام الذي بنته الولايات المتحدة، فإن الحساب الدقيق لتكلفة الحفاظ على الدولة كان مستحيلًا في ظل وجود تمرد نشط تقوده حركة طالبان. وسبق أن حذر الكثيرون من الخبراء من انضمام أشخاص تعرضوا للفصل إلى قوات طالبان، الذين بدورهم لديهم موارد هائلة بفضل تهريب المخدرات والأخشاب والأحجار الكريمة.

قبل عشر سنوات، خفضت القوات الأمريكية وقوات حلف شمال الأطلنطي "الناتو" من تعدادها تدريجيًا، وسلمت القيادة الأمنية للحكومة الأفغانية في عام 2014. وأظهرت السيطرة على مدينة قندوز في عام 2015 أن حركة طالبان تستفيد من الحكم الأفغاني السيئ لتطويق المدن تدريجيًا، وأن المتمردين مستمرون في توسيع سيطرتهم على المناطق الريفية. فلم تكن جهود الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من الجهود لبناء قدرات الحكومة الأفغانية المحلية كافية لإحداث

التغيير الضروري، لا سيما التغيير الثقافي، وتحسين قدرات الحكم المحلي الأفغاني من أجل إحداث تغيير سياسي دائم على المستوى المحلي. أيضًا، باستثناء دعم قوات العمليات الخاصة الأفغانية، تم سحب المستشارين الأمريكيين من الوحدات التكتيكية الأفغانية، وتقليل الدعم الجوي الأمريكي بشكل كبير، مما قلل هذا من فعالية الجيش الأفغاني وزاد بشكل كبير من الخسائر. ومن ثم فإن المكاسب التي حققتها الولايات المتحدة وبريطانيا من زيادة عدد القوات في 2011-2012 انقلبت لاحقًا لمصلحة قوات طالبان.

تراجع الأهداف

في عام 2017، أعلن الرئيس ترامب عن استراتيجية أمريكية جديدة لجنوب آسيا، وقام بزيادة عمليات القصف ضد معاقل طالبان وشبكات المخدرات وأعاد نشر المستشارين العسكريين الأمريكيين للجيش الأفغاني، وهو ما أدى إلى وقف مكاسب طالبان، ولكن بحلول عام 2019 كانت الحرب في طريق مسدود. ويقول الخبير العسكري البريطاني بن بيري في كتاب "الدم، المعادن، والغبار" أنه "مع فشل الولايات المتحدة - الناتو في عامي 2011-2012، أصبحت أهداف الولايات المتحدة وحلفائها أقل طموحًا. فقد استخدم العديد من الضباط والمسؤولين الأمريكيين وحلف شمال الأطلسي مصطلح "أفغاني جيد بما فيه الكفاية Afghani Good Enough" بشكل متزايد لوصف أهداف استراتيجية أكثر محدودية، مع الاعتراف بأن فكرة دولة ديمقراطية على النمط الأوروبي لا يمكن تحقيقها بسرعة، إن لم يكن يصعب على الإطلاق. بحلول عام 2019، كانت أهداف الولايات المتحدة هي تحقيق اتفاق سلام بين حكومة كابول وطالبان من خلال الضغوط الدبلوماسية على كابول وإسلام أباد والمفاوضات مع طالبان، إلى جانب زيادة الضغط العسكري على المتمردين.

بعد الخروج الكارثي، وتصريحات بايدن عن انتهاء مهمة القوات الأمريكية بهزيمة تنظيم القاعدة، وأن بلاده غير معنية بعملية إعادة البناء؛ فإن التوجه الأمريكي سيركز على طيّ تلك الصفحة ومراقبة تعهدات طالبان بمنع استخدام أفغانستان كقاعدة لشن هجمات على دول أخرى، وهو مطلب أمريكي رئيسي منصوص عليه في اتفاق السلام لعام 2020. في وقت سابق من هذا العام، توقع كبار قادة البنتاجون أن تملك جماعة متطرفة مثل القاعدة القدرة على استعادة نشاطها في أفغانستان. ومن ثم، يحذر المسئولون الآن من أن مثل هذه الجماعات يمكن أن تنمو أسرع بكثير مما كان متوقعًا. في المقابل، تقول التقديرات العسكرية إن التطورات التكنولوجية على مدار العشرين عامًا الماضية تسمح للولايات المتحدة باستهداف المسلحين المشتبه بهم في دول مثل اليمن والصومال، حيث لا يوجد لها وجود دائم للقوات. ويُشير الخبراء إلى أن حركة طالبان قد دفعت ثمنًا باهظًا لدورها في هجمات 11 سبتمبر، وتأمل على الأرجح في تجنب تكرارها، مع سعيها لتعزيز حكمها في أفغانستان وتقديم نفسها بشكل جديد على الساحة الدولية. ومن مؤشرات التوجهات الجديدة إدانة حركة طالبان هجمات جماعة تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية استهدفت الأقلية الشيعية في السنوات الأخيرة، وحدثت اشتباكات بين الجماعتين في وقت سابق، لكنّ المسئولين الأمريكيين -بمن فيهم مستشار الأمن القومي جاك سوليفان- يرون أن وجود خلافات بين طالبان والقاعدة من جانب، وطالبان وتنظيم الدولة في جانب آخر؛ لا يعني الانفتاح على الحركة ولكنها تحتاج إلى تقديم نفسها بأوراق اعتماد جديدة على المسرح الدولي وفي علاقتها بالولايات المتحدة، وأن تكون مستعدة أو قادرة على قمع تنظيم الدولة الإسلامية ومنع استعادة القاعدة لقوتها من جديد.

فشل استراتيجي: الانسحاب الأمريكي من أفغانستان

مها علام

باحث بوحدة الدراسات الأمريكية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في مشهد مثّل مأساة وصدمة في آن واحد، سقطت الدولة الأفغانية في يد حركة طالبان؛ إذ فر الرئيس الأفغاني "أشرف غني" خارج البلاد، واستولت طالبان على مقاليد الحكم ومفاصل الدولة الأفغانية، وهو ما استتبعه صور مؤلمة لمواطنين أفغان يهرولون في مطار كابول في محاولات مستميتة للحاق بأي طائرة على وشك المغادرة؛ ما اعتبرته أغلب التحليلات دليلًا واضحًا لتأكيد فشل سياسة واشنطن تجاه أفغانستان، وخلل حساباتها في التعامل معها.

وفي المقابل، أكد الرئيس "جو بايدن"، في خطاب وطني بشأن موقف إدارته من الأحداث الأخيرة في أفغانستان، أنه اتخذ القرار "الصحيح لأمريكا" بالانسحاب من هناك، مؤكدًا أنه "ليس نادمًا" على القرار؛ الأمر الذي يُثير التساؤل بشأن المعادلة التي حكمت الانسحاب الأمريكي من أفغانستان ومدى نجاعة الحسابات التي قامت عليها.

تبعات خطيرة

تعتبر أغلب التحليلات الجارية أن حسابات واشنطن في التعامل مع المسألة الأفغانية قد فشلت، مستندةً إلى حالة الفوضى التي ضربت الساحة الأفغانية، ونجم عنها سيطرة حركة طالبان على الحكم.

وخلال فترة حكمه، تفاوض الرئيس "دونالد ترامب" على صفقة "عقيمة" مع حركة طالبان، وبعد وصول الرئيس "بايدن" أصر على الانسحاب غير المشروط، أي دون وجود ضمانات تفرض التزامات على طالبان.

وبعد عشرين عامًا من الوجود الأمريكي في أفغانستان، لم تنجح واشنطن في معالجة المؤسسات الأفغانية الهشة، ولا في بناء مؤسسات أمن ودفاع أفغانية احترافية، ناهيك عن قرار الانسحاب العشوائي الذي سحب البساط من تحت القوات الأفغانية، التي اعتمدت بشكل حيوي على المخابرات الأمريكية والدعم الجوي الأمريكي. علاوة على ذلك، لم تشرع واشنطن، قبيل المغادرة، في تنفيذ عملية سياسية حقيقية على الأرض، كما لم تضع برنامج عمل انتقاليًّا لتطبيقه عقب الانسحاب.

وفي خضم هذه التشابكات، يبدو أن الحسابات الأمريكية المرتبطة بقرار الانسحاب من أفغانستان قد ينجم عنها عدد من المضاعفات الشديدة التي لن تتوقف آثارها عند حدود أفغانستان، بل ستلقي بظلالها على الساحتين الإقليمية والدولية؛ يأتي في مقدمتها:

فصل إرهابي جديد: على الرغم من أن الوجود الأمريكي في أفغانستان جاء في إطار ما يُعرف بـ"الحرب على الإرهاب" باعتباره هدفًا مركزيًّا للسياسة الخارجية الأمريكية، فإن من النتائج المباشرة المرجحة للانسحاب، أن ينشط الإرهابيون الذين يقطنون مناطق متفرقة من العالم، ويرون في أفغانستان ساحة مناسبة لهم من أجل التلقين والتدريب. علاوة على ذلك، فإن نجاح طالبان في الحصول على اعتراف دولي، يزيد فرص تحولها إلى نموذج "إسلامي" ملهم جديد في عيون المتطرفين يدفعهم إلى

تكثيف تحركاتهم لإقامة إمارات إسلامية مماثلة.

تدمير النموذج: يتضح أن المشهد العشوائي الذي ضرب الساحة الأفغانية بكل تفاصيله الدراماتيكية، يقوض بدرجة كبيرة صورة النموذج الأمريكي بوجه عام، وتأكيدات إدارة "بايدن" بوجه خاص، حول حقوق الإنسان والديمقراطية وحقوق المرأة؛ إذ بدا أن واشنطن قد سلمت أفغانستان لجماعة لا تبدي أي احترام لهذه الأمور ولا تحترم عقليتها هذه القيم.

التخلي عن الحلفاء: يُظهر الانسحاب الأمريكي -للحلفاء والشركاء الإقليميين الآخرين- أن واشنطن شريك غير موثوق به، وأنها قد تتخلى في أي لحظة عن أي حليف حتى إن نجم عن ذلك إلحاق ضرر ضخم به؛ فعلى الرغم من التأكيدات المتكررة للرئيس "بايدن" -في أكثر من مناسبة- استمرار الدعم الأمريكي لأفغانستان، فإن مشاهد سيطرة طالبان على مفاصل الدولة الأفغانية تحمل كل معاني التخلي الكامل.

صورة واشنطن: إن إدعاء "بايدن" المتكرر بشأن عودة أمريكا قائدةً للعالم الحر، تبدو جوفاء أمام مشاهد اليأس والرعب والهلع التي عمَّت الساحة الأفغانية. وتقوض الكارثة التي حلت بكابول الأساس المركزي لسياسة "بايدن" الخارجية، وهو أن واشنطن ستدافع عن القيم والحلفاء. بعبارة أوضح، سيقوض الانسحاب الأمريكي من أفغانستان الأساس القيمي الذي تقوم عليه سياسة "بايدن" بوجه خاص، وتقوم عليه صورة واشنطن بوجه عام.

موجة الفوضى: تتجه أغلب التكنهات إلى تأكيد أن حالة السيولة والفوضى التي ستعايشها الساحة الأفغانية من جراء الانسحاب الأمريكي؛ ستساهم في اتساع نطاق الأعمال غير المشروعة، كتجارة السلاح والمخدرات، كما ستدفع باتجاه أزمات إنسانية أكثر تعقيدًا تتعلق باللاجئين والمهاجرين وعمليات الاتجار بالبشر وغيرها. ومن المرجح أنه لن تتوقف تأثيرات هذه الأمور عند حدود أفغانستان ودول جوارها، بل قد تنتقل مجددًا إلى العالم الغربي.

تهديد مصير الصفقة النووية: على الرغم من كون الوصول إلى صفقة نووية مع طهران يقع ضمن أولويات سياسة "بايدن" الخارجية، فإن الانسحاب الأمريكي قد يعطي انطباعًا لإيران مؤداه أن استمرارها في التعنت والضغط قد يدفع باتجاه انتصار مماثل لانتصار طالبان؛ ما يحفزها على رفع الوتيرة -مع حلفائها ووكلائها- في العراق وسوريا، وربما أيضًا في اليمن ولبنان، أملًا في تحقيق نصر ضخم.

أهداف يصعب تجاهلها

على الرغم مما يبدو أنه فشل للحسابات الأمريكية في قراءة وتفكيك المشهد الأفغاني بطريقة تحقق المصالح الأمريكية، فإن من الصعب الجزم بأن واشنطن قد فشلت في استيعاب الدروس المستفادة من حرب السوفييت في أفغانستان، وأيضًا فشلت في فهم واستيعاب المسألة الأفغانية على مدار 20 عامًا. وارتباطًا بذلك، وعبر إلقاء نظرة أكثر بانورامية، يتضح أن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وإن تم وفق صيغة عشوائية، قد يساهم في تحقيق بعض الأهداف الأمريكية؛ **أبرزها:**

أولوية قضايا الداخل: تشهد الولايات المتحدة أوضاعًا داخلية شديدة التعقيد، لا سيما مع التفشي الواسع لجائحة كورونا، وما ارتبط بها من تداعيات اقتصادية هائلة ألقت بظلالها على الشعب الأمريكي، وفرضت على الإدارة الأمريكية أعباء إضافية؛ ما يعني أن الموارد الأمريكية باتت في حاجة ملحة إلى إعادة التخصيص. بعبارة أوضح، لم يعد من المنطق أن تستنزف واشنطن مواردها في الخارج، مع ترك قضايا الداخل بلا تعاطٍ عملي وحقيقي.

إرضاء الشارع الأمريكي: بعد مرور ما يقرب من 20 عامًا على الغزو الأمريكي لأفغانستان وما صاحبه من تكلفة مالية وبشرية؛ يبدو أن الشارع الأمريكي لم يعد مقتنعًا بأهمية استمرار الوجود الأمريكي في الخارج؛ ما يعني أن الشارع الأمريكي سئم الاستماع إلى مبررات الإدارات المتعاقبة بشأن الاستمرار في المستنقع الأفغاني. وعليه، يتضح أن إدارة "بايدن" تدرك ضرورة التعاطي مع قضية ترضي الشارع الأمريكي؛ لاستيعاب حالة السخط التي تضرب الداخل الأمريكي بفعل المشكلات المتعددة المتداخلة والمركبة.

أهمية الدور الأمريكي: على الرغم من أن هشاشة وضعف الدولة الأفغانية يعني، في جزء كبير منه، فشل الحملة العسكرية الأمريكية في أفغانستان، فإن أي تبعات سلبية ستظهر عقب الانسحاب، سترسل رسالة مفادها أن واشنطن حرصت لأعوام على دفع الفاتورة نيابةً عن العالم من أجل التصدي للإرهاب، وكذا حماية الدولة الأفغانية من الانهيار؛ الأمر الذي قد يعني ظهور دعوات أكثر زخمًا لدور أمريكي أكثر فاعليةً وتدخلًا حال تدهورت الأوضاع نحو مزيد من العنف والاضطراب.

إنهاك الخصوم: قد يكون من بين الدوافع التي شجعت واشنطن على الانسحاب هي دفع خصومها، لا سيما الصين وروسيا، إلى تحمل تكلفة التداعيات السلبية المتوقعة من الانسحاب، لا سيما اندلاع موجات المهاجرين، واتساع نطاق التهديدات الإرهابية، وتزايد الاضطرابات السياسية. كما قد يمثل الانسحاب سبيلًا بديلًا لسياسة واشنطن تجاه الصين، قائمًا على تعزيز التهديدات التي تُشتت مسار الصعود الصيني وتُعرقل التحركات التي تضمن لها دورًا عالميًّا أوسع (مبادرة الحزام والطريق). إلا أن الاعتماد على هذه الآلية يحمل قدرًا ضخمًا من المخاطرة انطلاقًا من أن قدرة هؤلاء الخصوم على التعاطي الفعال مع الساحة الأفغانية عقب الانسحاب يعني الإضرار بمصالح واشنطن وانحسار دورها لصالحهما.

تقديم محاكاة مخيفة: على الرغم مما بدا أنه مشهد عشوائي غير مدروس تغلفه الملامح الدرامية، فإن من الممكن أن تكون واشنطن قد سعت إلى تقديمه كنموذج محاكاة مخيف حول شكل العالم بدون الولايات المتحدة، وبالأخص مع تزايد الرؤى التي تتحدث عن "أفول أمريكي" وصعود صيني؛ أي أن حالة الرعب والهلع والاستنجاد بالطائرات الأمريكية، يمكن أن يعطي رسالة مفادها أن واشنطن هي الضامن للأمان والاستقرار.

مناهضة القرن الآسيوي: اتجهت أغلب التحليلات إلى اعتبار القرن الحادي والعشرين قرنًا آسيويًّا، مثلما كان القرن العشرون أمريكيًّا، والقرن التاسع عشر أوروبيًّا. ويُشير "القرن الآسيوي" إلى الدور المهيمن الذي من المتوقع أن تلعبه آسيا في الساحة العالمية؛ بسبب اقتصادها المزدهر، والاتجاهات الديموغرافية. وعليه، قد يساهم الانسحاب من أفغانستان في تراجع التركيز على المجالات التنموية والتكنولوجية لصالح الاتجاه نحو مزيد من "العسكرة" بالقارة الآسيوية بسبب تزايد التهديدات والعنف والاضطرابات بطريقة تناهض الصعود الآسيوي، وتقيد مجالات تحركه واتساعه؛ ما قد يساعد على استمرار الولايات المتحدة على رأس النظام الدولي.

أوراق للضغط على أوروبا: على الرغم من مساعي إدارة "بايدن" إلى ترميم العلاقات عبر الأطلسي التي تضررت بشدة خلال فترة حكم "ترامب"، فإن سعي واشنطن إلى رأب الصدع عبر الأطلسي، لا يخلو من وجود رغبة أمريكية في استمرار امتلاك كروت ضغط على الحلفاء لتقديم تأكيد إضافي لأهمية الدور الأمريكي بالنسبة إلى الأوروبيين؛ إذ من المرجح أن تتضرر أوروبا من قرار الانسحاب من جراء اتساع موجات اللاجئين والمهاجرين من جانب، وتسلل الإرهابيين من جانب آخر.

وفي الأخير، يتضح أن مشهد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان بما يحمله من ملامح اضطراب وعشوائية، يحمل معادلة مزدوجة ما بين تبعات مركبة ستحمل آثارًا خطيرة لن تتوقف عند حدود أفغانستان فحسب، بل ستلقي بظلالها على الساحتين الإقليمية والدولية. ومن جانب آخر، يبدو أن الانسحاب قد يحقق بعض أهداف واشنطن التي قد تضمن لها البقاء في صدارة الساحة الدولية. وعليه، قد تظهر أفغانستان -عقب الانسحاب- ساحة جديدة لقياس مدى قوة ونفوذ الفاعلين الدوليين والإقليميين بطريقة تؤكد أنها ستواجه موجات متتالية من التدخل، سواء المباشر أو عبر وكلاء.

اتجاهات أولية: المواقف الأوروبية بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان

د. توفيق أكليمندوس

رئيس وحدة الدراسات الأوروبية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

يحتل الملف الأفغاني موقعًا متقدمًا للغاية في قائمة الأولويات لدى الرأي العام والقادة الأوروبيين؛ لكونه يمس عدة قضايا سياسية وهوياتية (الموقف من قضايا وضع المرأة في المجتمع) وقضايا استراتيجية وأمنية، بالإضافة إلى أن مئات الآلاف من الأوروبيين خدموا هناك. وفي حين لا تزال ردات الفعل الأوروبية في طور التشكيل، يمكن القول إن هناك موضوعات مثارة وتساؤلات مطروحة في الدول الأوروبية ذات الثقل (المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا) وهذا لا يعني أن الدول الأخرى لا تبدي اهتمامًا؛ فعلى سبيل المثال، جرى انعقاد اجتماع مجلس الأمن يوم الاثنين 16 أغسطس الجاري بناءً على طلب قدمته كل من النرويج وأستونيا. وأبدت إسبانيا استعدادها لإنشاء مركز يستقبل الأفغان الذين تم إجلاؤهم لحين توزيعهم على الدول الأعضاء، وقدمت إيطاليا تسهيلات جوية.

إن التساؤل الرئيسي الحالي في الدول الثلاث الكبرى التي شاركت في الحملة الدولية ضد نظام طالبان –وكلها خسرت عشرات من الجنود هناك– هو: هل هذه التضحيات ذهبت هباءً؟ كذلك الأمر بالنسبة إلى الإنفاق العسكري. فقد أنفقت المملكة المتحدة 37 مليار جنيه إسترليني، وتوفي 457 من أبنائها في المعارك، بينما كانت خسائر ألمانيا وفرنسا أقل؛ فألمانيا خسرت 59 جنديًّا وأنفقت 13 مليار يورو، وهو رقم يبدو ضئيلًا مقارنةً بالأرقام البريطانية، لكن ألمانيا لا تتدخل عسكريًّا إلا قليلًا، وكانت المهمة الرئيسية إعادة البناء في منطقة آمنة نسبيًّا، ورغم هذا وقعت اشتباكات وتسبب خطأ لضابط ألماني في قتل 100 مدني أفغاني سنة 2009؛ ما أجبر وزير الدفاع على الاستقالة. أما فرنسا فخسرت نحو 50 عسكريًّا، إلا أنها قررت الانسحاب سنة 2011، ونفذته بالكامل سنة 2014، وكان سبب الانسحاب هو رصد باريس التدهور السريع للوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء التي تحتل أولوية في سياساتها الخارجية.

ويلاحظ أن قادة الدول الثلاث المذكورة تحدثوا إلى الشعوب في خطب أو تصريحات تناولت الملف الأفغاني دون غيره، وتناولوا:

- الخلفية التاريخية لأحداث الساعة مع ميل إلى تبني رواية الرئيس الأمريكي بايدن القائلة بأن الهدف الرئيسي كان القضاء على بؤر الإرهاب، مع تناسي مشروع "بناء دولة أمة" الذي فشل فشلًا ذريعًا أثبته سقوط كابول بعد أقل من شهر من الجلاء الأمريكي، وتأكيد مشروعية وعدالة الحملة ونبل التضحيات التي قدمت.
- كيفية التعامل مع المشكلات الحالية (ترحيل المواطنين الأوروبيين الموجودين أو المقيمين في أفغانستان، وملف استضافة الأفغان الذي عملوا مع هيئات أو جيوش أو صحف الدول الأوروبية. ألمانيا تريد إجلاء 10 آلاف أفغاني عملوا معها، لكنها تأخرت كثيرًا؛ حيث لم تتوقع سقوط كابول بهذه السرعة. أما فرنسا فأجلت 800 أفغاني عملوا معها وتقول إنها توفر حماية للأفغان الذين عملوا مع سفارة الاتحاد الأوروبي، وإنها تأمل استضافة "عدة عشرات" من الأفغان الإضافيين. وتريد المملكة المتحدة التي أجلت منذ يونيه الماضي ألفي أفغاني عملوا معها، أن تستقبل ما بين 4 و6 آلاف أفغاني إضافيين. ويعترف بعض المسؤولين بأن المملكة لن تنجح في إجلاء الكل.
- طمأنة الرأي العام المتوجس من تزايد معدلات الهجرة واحتمالات عودة الإرهاب إلى العواصم الأوروبية، فاستبعد القادة حدوث موجة هجرة جديدة شبيهة بهجرة 2015، وقالوا إنهم لن يسمحوا بهذا. ويلاحظ أنهم يدعمون بناء تركيا حائطًا على حدودها مع إيران وتزويده بأجهزة مراقبة. ودعا الرئيس ماكرون إلى تنسيق أوروبي فيما يتعلق بالهجرة، وطالبت ميركل بسياسة موحدة فيما يتعلق بطلبات اللجوء. وقال القادة الأوروبيون إن الوجود في أفغانستان أضعف القاعدة. ويُلاحَظ أن وزير الخارجية الفرنسية "جان إيف لو دريان" أبدى يوم الثلاثاء 17 أغسطس ارتياحًا لتصريحات وتطمينات قادة طالبان (في مؤتمر صحفي عقد في اليوم نفسه) الذين قالوا إنهم سيحترمون مكتسبات الأفغان والأفغانيات آخر عشرين سنة. وقال لو دريان: "عليهم إثبات صدق نواياهم"، مشيرًا إلى أن قادة طالبان اليوم ليسوا من الجيل الذي حكم أفغانستان بين 1996 و2001. وفي اليوم نفسه، أكد جوزيب بوريل وزير خارجية الاتحاد أن الهجرة والإرهاب في مقدمة الاهتمامات الأوروبية، وأنهم سيتكلمون مع الحكم الجديد في هذا الشأن، في حين أن الإعلام الأوروبي والخبراء المتكلمين في الحلقات النقاشية، حذروا من تصديق التطمينات بصفة عامة، وتلك المتعلقة بملف الإرهاب بصفة خاصة؛ فالصلات بين قادة وكوادر طالبان وقادة وكوادر القاعدة صلات وثيقة وصلات رحم، وأيديولوجية الحركة لم تتغير. ما تغير هو خبرتها بمخاطبة الرأي العام الدولي. ومن ناحية أخرى، فإن طالبان لا تتحكم في تنظيم الدولة الإسلامية الموجود بقوة في أفغانستان. ولفت خبير فرنسي النظر إلى أن ما يقوله قادة طالبان من أنه لن يتم التخطيط في أفغانستان لاعتداءات إرهابية على أراضي دول أخرى، لا يعني شيئًا، فهجمات 11 سبتمبر تم التخطيط لها في أوروبا وفي ألمانيا تحديدًا. وفيما يتعلق بالملفات

الأخرى (الموقف ممن عمل مع الأجانب ومن المرأة) أشارت التقارير إلى أن ما حدث على الأرض عكس ما يقوله المسؤولون في المؤتمرات الصحفية.

- ويسعى رئيس الوزراء البريطاني إلى تنظيم قمة لمجموعة السبعة لتنسيق المواقف فيما يتعلق بالاعتراف بحكومة طالبان أو عدم الاعتراف بها، وبتحديد ما يستوجب عقوبات دولية جماعية إن حدث، وباستمرار أو تخفيض أو إلغاء المساعدات لأفغانستان التي يبدو أن ألمانيا والمملكة المتحدة تفكران في إلغائها. وقال وزير الخارجية الألماني إن بلاده تعطي 430 مليون يورو سنويًّا، وإنها ستوقفها إن حكمت طالبان بالشريعة وأعلنت الخلافة. ويتغير حجم المساعدة البريطانية من سنة إلى أخرى، لكنه بلغ 292 مليون جنيه إسترليني سنة 2019. والمشكلة طبعًا أن حصارًا شديدًا قد يكثف حركة الهجرة إلى الخارج.

هذا عن التصريحات العامة التي تلعب فيها اعتبارات السياسة الداخلية دورًا هامًّا. أما في المواقع المتخصصة بالشؤون الاستراتيجية والأمن والسياسة الخارجية، فتدور نقاشات حادة حول قضايا أخرى لها تأثير أكبر على المدى الطويل؛ منها على سبيل المثال:

الرابحون والخاسرون: من الواضح أن أكبر الرابحين باكستان وقطر، وغالبًا الصين، وأكبر الخاسرين الغرب والهند. ولكن السؤال هو: هل روسيا وتركيا وإيران من الرابحين؟ فروسيا مثلًا مغتبطة لانتكاسة أمريكا، لكنها تعتبر طالبان حركة إرهابية محظورة على أراضيها، قد تهدد الجمهوريات السوفييتية السابقة.. هل هذا التهديد حقيقي أم محتمل؟ وإن كان حقيقيًّا فهل تترتب عليه التزامات روسية جديدة تجاه الجمهوريات المهددة؟ أم هو فرصة لمزيد من التدخل الروسي؟ مثال آخر: هل تركيا مستفيدة أم مُهدَّدة نظرًا إلى نزوح الآلاف من الأفغان نحوها؟! والأهم: هل هذا الربح أو تلك الخسارة يؤثران على التوازنات الدولية؟ تختلف الردود ولكنها إجمالًا تقول إنها لن تؤثر على الحقائق على الأرض، لكنها تؤثر على قراءة الفاعلين، وقد تشجع أعداء أمريكا وأوروبا على الإقدام.

اهتزاز الثقة الأوروبية بالاعتماد على الولايات المتحدة: فالولايات المتحدة، حتى في عهدي الرئيسين أوباما وبايدن؛ تتخذ قرارات منفردة تمس الجميع دون تشاور، ودون إشراك الأوروبيين الذين يفاجَئُون بواقع جديد. من ناحية أخرى، فإن رفض الرأي العام الأمريكي للمغامرات الخارجية يبعث على القلق إن اتخذت روسيا أو تركيا خطوات عدائية تجاه أوروبا. ومن ناحية ثالثة -وهذا التساؤل بريطاني- كيف يمكن لدولة أوروبية أن ترسم استراتيجية إن كانت لا تعرف الكثير عن الاستراتيجية الأمريكية أو عن نوايا واشنطن؟ هل تختار بين الامتثال لرغبات واشنطن وعدم المشاركة؟ وهل يمكن إرسال قوات كبيرة إلى الخارج في هذا الوضع؟

معضلة باكستان: كيف يكون التعامل مع باكستان الداعم الأقوى لطالبان وهي دولة نووية تدعم حركات إرهابية؟ وهل يمكن حصار نظام طالبان ومنعه من تصدير إرهابيين دون مشاركة باكستان في إحكام الحصار؟ وهل يمكن حصار باكستان أو فرض عقوبات عليها؟

المخاوف من استنساخ التجربة: هل يمكن تكرار سيناريو الانهيار في الساحل والصحراء؟ يميل الخبراء إلى الرد بنفي قاطع؛ لأن الجهاديين في هذه المنطقة لا يتمتعون بدعم كثيف ومستمر من قبل دولة تمتلك القنبلة النووية، ولأن عددهم أقل وتسليحهم أقل فاعليةً. وأضاف خبير أن الجهاديين في هذه المنطقة لا يريدون حكم دولتهم؛ ربما لأن هذا غير ممكن.

الجدل حول سياسات بناء الأمم nation building التي فشلت تمامًا في كل من العراق وأفغانستان. والسؤال المحوري هو: هل الفساد في المقاربة نفسها؟ أم في خطأ اختيار الجهات التي تم تكليفها بها؟ أم في سوء التخطيط الناتج عن جهل بالأوضاع أو بسذاجة مثالية (هناك من يرى أن فكرة نظام سياسي يدمج كل الفاعلين، فكرة تناقض الموروث الثقافي للشعوب، وكان من الممكن مراعاة ذلك). وبالطبع هناك جدل حول قراءة طالبان والحركات السلفية الجهادية لـ(النصر) الذي تم تحقيقه، وهل تعزيزه يقتضي وقفة استراتيجية أم الاستمرار في التمدد.

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

الصين وطالبان: علاقة قيد الاختبار

فردوس عبد الباقي

باحث بوحدة الدراسات الأسيوية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

في ضوء ما يشهده الوضع من تدهور في أفغانستان إثر سيطرة حركة طالبان على أجزاء كبيرة من البلاد في 15 أغسطس 2021 وانسحاب القوات الأمريكية، وبعد عدم إحراز محادثات السلام المنعقدة في قطر تقدمًا ملموسًا؛ استقبل وزير الخارجية الصيني "وانج يي" وفدًا من حركة طالبان بقيادة "الملا بارادار" المسؤول الثاني بالحركة، في مدينة "تيانجين" الصينية في 28 يوليو؛ لمناقشة عملية السلام والقضايا الأمنية.

تم اعتبار هذه الزيارة في هذا التوقيت خطوة ضمن مساعي الحركة إلى تعزيز الاعتراف بها، وسط تصاعد العنف في أفغانستان، ومن ثم فتح الباب أمام الحركة لتعاون دول أخرى.

في هـذا الإطـار، يبـدو أن الصيـن بصـدد مقاربـة للعلاقـة مـع طالبـان؛ حيث يُرجَّـح قيام تقارب بناء عـلى عـدد مـن الدوافـع، ومنهـا عـلى سـبيل المثـال:

إثبات الفشل الأمريكي: تحاول الصين إثبات فشل السياسة الأمريكية تجاه أفغانستان، وهذا ما أكده بيان وزارة الخارجية الصينية بعد الاجتماع الأخير؛ إذ اعتبر أن الشعب الأفغاني باتت لديه فرصة لتحقيق الاستقرار وتنمية الوطن؛ وذلك بعدما دخلت القوات الأمريكية أفغانستان منذ عقدين باسم الحرب على الإرهاب، وفرصة لبناء دولة أفغانية حديثة، لكن ما حدث في أخير هو فشل فوضوي لا شك فيه، وأن سيطرة طالبان على البلاد جاء بشكل أكثر سلاسة من انتقال السلطات في الولايات المتحدة.. هذا وفقًا لما ذكرته صحيفة "تشاينا ديلي" الرسمية، وصحيفة "جلوبال تايمز" التابعة للدولة.

الرغبة في انتقال سلس وسلمي: عبَّرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية "هوا تشون ينج" عن أملها وفاء طالبان بوعودها؛ لضمان الانتقال السلس للوضع الأفغاني، والحد من جميع أنواع الأعمال الإرهابية والإجرامية، وأن تصبح البلاد في ظل "حكومة إسلامية منفتحة وشاملة". كما أكدت أن "الوضع في أفغانستان شهد تغيرات كبيرة، ونحن نحترم إرادة واختيار الشعب الأفغاني".

تأكيد استمرار رؤية الصين تجاه مكافحة الإرهاب: حيث تؤكد الصين أنها لن تسمح باستخدام أفغانستان لتهديد أمنها القومي؛ لذا تنتشر وحدات من جيش التحرير الشعبي حول ممر "واخان" الرابط بين الصين وأفغانستان، باعتباره من المناطق الرئيسية الهامة للصين من حيث مكافحة الإرهاب. وتم تأكيد التزام بكين بمواصلة مساعدة الأفغان على استعادة السلام، على ألا تتدخل في القضايا الداخلية الأفغانية.

تأمين مستقبل مبادرة "الحزام والطريق": يتعلق اهتمام الصين بأفغانستان بأمن مبادرة الحزام والطريق؛ لذا فهي تسعى إلى ضمان ألا تعطل أفغانستان مصالح بكين في آسيا الوسطى والممر الاقتصادي مع باكستان؛ لأن أفغانستان تقع بين طريقين للتجارة الصينية باتجاه الغرب والجنوب الغربي. وإذا نجحت الصين في ضمان استقرار أفغانستان ودمجها ضمن مبادرة الحزام، ستتمكن من ربط طرق التجارة التي تمر عبر آسيا الوسطى وباكستان، بما يسمح لها في النهاية بالمرور إلى إيران وباقي دول الشرق الأوسط.

وانطلاقًا من هذه الدوافع، يمكن الإشارة إلى عدد من الفرص والقيود، يمكن تناولها في المحاور التالية:

⬟ أولًا- فرص التقارب الصيني مع طالبان

مـن المنطلـق البرجمـاتي، تسـتطيع الصيـن التعامـل مـع أي حكومـة، بغـض النظـر عـن نـوع نظامهـا؛ فقـد كان للصيـن علاقـات مـع الحكومـة الأفغانيـة في عهـد الرئيس أشـرف غـني، في الوقـت الـذي كان لديهـا أيضًـا اتصـالات بطالبـان. ومـن ثـم هنـاك أرضيـة للتقـارب، بالإضافـة إلى أن سـيناريو وصـول طالبـان إلى كابـول دون صـدام مـع الحكومـة، وفَّـر عليهـا كلفـة اتخـاذ موقـف بالانحيـاز إلى أي منهمـا، لا سـيما أنهـا -عـلى الأرجـح- لـن تكـون عـلى الحيـاد بالنظـر إلى مـا يشـكله الصـراع مـن مخاطـر أمنيـة عـلى مصالحهـا، بالإضافـة إلى أن هـذا التقـارب قـد يحقـق عـددًا مـن الأهـداف الأخـرى، منهـا:

قمع حركة تركستان الشرقية: إذ تتوقع الصين أن تلعب الحركة دورًا في إنهاء الحرب في أفغانستان وإعادة بناء البلاد، كما تضع آمالًا في أن تساهم الحركة في قمع حركة تركستان الشرقية التي تشكل تهديدًا للأمن الصيني في منطقة شينجيانج، وهو ما تتجه إليه تقديرات عديدة ترى أن طالبان أثبتت قدرتها على كبح أفعال الجهاديين من الإيجور عندما طلبت الصين ذلك في أواخر التسعينيات. ومن مخرجات اللقاء الأخير بين طالبان ووزير خارجية الصين، أكدت الحركة أنها لن تسمح باستخدام أفغانستان قاعدةً لشن هجمات تهدد أمن دول أخرى.

ضمان المشاركة في مبادرة الحزام والطريق: كانت هناك العديد من المناقشات حول مشاركة أفغانستان في مبادرة الحزام والطريق؛ فقد سبق أن تلقت الصين طلبات من الحكومة الأفغانية بإقامة بنية تحتية عبر الحدود من خلال ممر "واخان"، وربطه بالممر الباكستاني، بالإضافة إلى الاستفادة من الثروات المعدنية الأفغانية التي تتراوح

بين تريليون و3 تريليونات دولار، واحتياطات النفط غير المكتشفة والغاز الطبيعي المقدرة بنحو 15.7 تريليون قدم مكعب، لكن الصين تفضِّل الاستقرار أولًا على المجازفة باستثمارات اقتصادية؛ لذا فإن وجود بيئة سياسية وأمنية مواتية سيحفز الصين على لعب دور استثماري في أفغانستان.

توسيع مجال التعاون مع روسيا: في إطار تمديد المعاهدة الثنائية بشأن حسن الجوار والتعاون الودي بين الصين وروسيا، واستمرار العمل الدبلوماسي لكلا البلدين في كابول؛ يمكن وضع احتمال بأن الصين يمكن أن تلجأ إلى الحصول على تعاون روسي، والاستفادة من خبرة موسكو التاريخية في أفغانستان وروابطها مع طالبان، واستخدام تعاونها الأمني مع باكستان لإيجاد سبل لإنشاء آلية إقليمية منسقة للإشراف على العملية السياسية، كما أن الصين يمكنها العمل على تخوفات روسيا من المد الإسلامي ونشاط الفصائل المتطرفة بشمال أفغانستان وشرقها.

ثانيًا- التحديات التي تشكلها طالبان للصين

لا يدور الأمر بالنسبة إلى الصين حول ما يتم توفيره من فرص فقط، بل حول ما يمكن القيام به أيضًا لإدارة التهديد؛ فلو كانت الصين تتمنى الانسحاب الأمريكي من المنطقة كي يتوافر أمامها فراغ تعمل فيه بحريتها، فإن الانسحاب دون التوصل إلى اتفاق سلام يُنذر بقائمة من التهديدات:

تحول أفغانستان إلى ملاذ آمن للجماعات المسلحة: يتمثل التهديد الأكبر منها في أن تصبح أفغانستان، بعد سيطرة طالبان، ملاذًا آمنًا للجماعات المسلحة، خاصةً تلك الجماعات الجهادية غير الإيجورية التي يمكنها، بالتبعية، مؤازرة الإيجور، خاصةً تلك التي سُمح لها بالعمل في أفغانستان. وهذا يعني احتمالية أن تشكل طالبان تهديدًا للمشاريع الصينية في المستقبل إذا استخدمها الانفصاليون الإيجور نقطة انطلاق لشن هجمات مثلما حدث لحافلة صينية في باكستان أوائل يوليو. وبرغم اشتراك الصين في حدود صغيرة نسبيًّا مع أفغانستان يصل طولها إلى 76 كيلومترًا، لكن تلك الحدود تمتد بمحاذاة منطقة شينجيانج ذات الأغلبية المسلمة، بالإضافة إلى عدم وجود ضمانات كفيلة بتغير وجه النظر تجاه استيعاب طالبان مجموعات مسلحة أو متطرفة وتأثير ذلك سلبًا على الصين.

المخاوف من اللجوء إلى تدخل عسكري: رغم وجود شكوك حول اضطرار الصين إلى تدخل عسكري في أفغانستان لملء الفراغ الأمريكي، فإنه سيتعين على الصين باستمرار تفادي هذا الهاجس. ومن ثم ستضطر باستمرار إلى احتواء طالبان، وإغرائها بالشراكة معها والوثوق بها في مشروعات مستقبلية، مثل المشروعات الخاصة بمبادرة الحزام والطريق، أو المساهمة في إعادة الإعمار والتنمية بعد الحرب، أو إجلاء المواطنين الصينيين في حالة حدوث أزمة إنسانية. لكن في حال توتر الأوضاع في المرحلة المقبلة، ربما ستكون الصين في مأزق قد يستدعي هذا الهاجس مرة أخرى.

تجدد النزاعات بين الصين والهند: في إطار صراع الإرادات الذي تشهده المنطقة، وخشية الهند من تكرار سيناريو اندلاع تمرد مسلح مناهض للهند في كشمير، ورفضها أي ترتيبات إقليمية محيطة بها تساهم في النهاية في تطويقها.. بناءً على كل ذلك، قد تصبح الهند هي رأس الحربة الأمريكية الجديدة لمواجهة السلوك الصيني في المنطقة، بما يؤدي إلى مزيد من الأعمال العدائية المتبادلة على الحدود، سواء مع باكستان أو الصين.

وختامًا.. يمكن القول إن لدى الصين استعدادًا للمشاركة في تحسين الوضع الاقتصادي في أفغانستان، ربما لترشيد سلوك طالبان، ولاعتبارات داخلية وفي إطار مقاربة سياسية الخارجية تجاه باقي القوى الكبرى، لكن تظهر تساؤلات عما إذا كانت الصين قادرة على إدارة الأمور في دولة تم فيها إثبات الضعف الاستراتيجي للقوى العظمى التي سبق أن تورطت فيها، وعن احتمالية استجابة طالبان لطلب الصين قطعَ علاقتها بـ"الشرور الثلاثة": المتطرفين والإرهابيين والانفصاليين، وهي التساؤلات التي يصعب التكهن بها حاليًّا قبل اختبار العلاقة على المديَيْن القريب والمتوسط.

موسكو – كابول: تمدد استراتيجية "الاستقرار بالهيمنة"

د. دلال محمود

مدير برنامج الأمن وقضايا الدفاع
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

إن سيطرة طالبان على السلطة في أفغانستان ليست أمرًا مفاجئًا بعد اتفاق السلام بينها وبين الولايات المتحدة الموقع مع إدارة ترامب في فبراير 2020، وبعد الانسحاب الأمريكي الذي بدأ في مايو الماضي، لكن السرعة التي تمت بها هذه السيطرة هي ما فاقت تقديرات أغلب الدول، ولم تكن روسيا من تلك الدول التي فوجئت، بل ربما تكون من الدول التي استعدت لهذه اللحظة جيدًا. ويقول نائب وزير الخارجية الروسي ألكسندر جروشكو: "إن ما يجري في أفغانستان، واستيلاء طالبان على كابول، كان نتيجة طبيعية، على خلفية سحب قوات الناتو ووحدات الجيش الأمريكي من هناك".

ويتأرجح موقف روسيا من تطورات الأوضاع في أفغانستان بين الاجتهاد في استثمار هذا الوضع الجديد لملء الفراغ الناتج عن الانسحاب الغربي (الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلنطي)، وبين الحذر من أن الساحة الأفغانية أصبحت مفتوحة أمام قوى دولية وإقليمية أخرى يصعب تجاهلها.

محددات الموقف الروسي من الوضع في أفغانستان

أعلنت روسيا أن اعترافها بقبول حكم طالبان لأفغانستان من عدمه، يتوقف على الإجراءات التي يمكن أن تتخذها طالبان؛ وذلك على الرغم من تصنيف "طالبان" تنظيمًا إرهابيًّا، وفقًا للقانون الروسي.

ويتضح التوجه الروسي إلى الاعتراف تدريجيًّا بطالبان من عدة مؤشرات، أبرزها:

- أنها لم تسحب الدبلوماسيين والرعايا الروس من أفغانستان، وكذلك لم تتعرض لهم حركة طالبان.
- أعلن المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى أفغانستان زامير كابولوف أن "موسكو مستعدة للعمل مع الحكومة الانتقالية التي ستتشكل في أفغانستان".
- تأكيد السفير الروسي في العاصمة الأفغانية كابول ديميتري جيرنوف، حُسن نوايا الحركة وسلمية تحركاتها، فقال: "إن حركة طالبان تعهدت بالعفو عن عناصر الأمن والعسكريين الأفغان، ووعدت بعدم إطلاق أي عمليات تطهير، كما أن ممثلي الحركة دخلوا العاصمة الأفغانية بدون سلاح"، وأشار إلى أن "طالبان" "انتظروا استسلام قوات الأمن الوطنية لمنع حدوث اشتباكات وإطلاق نار وإراقة دماء.. لقد ضمنوا على الفور العفو عن جميع عناصر قوات الأمن والعسكريين، ولن يتم مطاردتهم، ولن يكون هناك عمليات تطهير".
- استضافت روسيا وفود طالبان في السنوات والأشهر الأخيرة؛ لعل أحدثها مارس الماضي، لفتح قنوات تواصل مع طالبان، والنظر في الاعتراف بهم كحكومة جديدة، وتم استخدام هذه القنوات في التواصل مع قيادات طالبان بعد الانسحاب الأمريكي وسيطرة طالبان المتسارعة على المدن الأفغانية.

وتعكس هذه التوجهات محددات الموقف الروسي، ومنها على سبيل المثال:

1- محاولة ملء الفراغ الاستراتيجي الناتج عن انسحاب قوات الولايات المتحدة الأمريكية من أفغانستان، خاصةً مع سوء الإدارة الأمريكية لهذا الانسحاب؛ إذ إن الولايات المتحدة اعتمدت على وجودها في أفغانستان لتشكيل شبكة من العلاقات مع قوى محلية وإقليمية للحفاظ على مصالحها الاستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى، وظنت أنها قادرة على حماية هذه المصالح الممتدة بدون حضورها العسكري المباشر، واعتقدت أن الحكومة الأفغانية التي تدعمها قادرة على الحفاظ على استمرارية هذه المصالح، وربما ظنت أن التنظيمات الإرهابية الأخرى في أفغانستان (القاعدة تحديدًا) هي فقط ما يهدد مصالحها، وأن اتفاقها من طالبان سوف يؤمن لها السلام من هذا التهديد.

2- ساحة جديدة لتحدي القوة العظمى: إن العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة يسودها التوتر خلال العقد الأخير الذي تحول إلى تنافس محدود في عدد من القضايا والساحات منذ عام 2014 مع الأزمة الأوكرانية، ولم تُخْفِ روسيا هدفها لتحدي حالة الأحادية القطبية التي تستحوذ عليها الولايات المتحدة، وكذلك أعلنت الولايات المتحدة في وثائقها للأمن القومي، أنها تسعى إلى ردع روسيا. وفي هذا السياق، تشير العديد من التقديرات الأمريكية وغيرها إلى "فشل" استراتيجية الولايات المتحدة في مهمتها في أفغانستان، التي استمرت نحو عشرين عامًا، على الرغم من إصرار الرئيس جو بايدن على التنصل من مسئولية الولايات المتحدة عما آلت إليه الأحوال في أفغانستان.

3- مد استراتيجية روسيا "الاستقرار بالهيمنة" إلى أفغانستان: إن روسيا هي الدولة الأوسع نفوذًا وتأثيرًا في منطقة آسيا الوسطى وبين دولها الخمس (طاجاكستان، أوزبكستان، كازاخستان، تركمانستان، قيرغيزستان)، اعتمادًا على إرث الحقبة السوفييتية، وهي تتبع استراتيجية الاستقرار بالهيمنة في هذه المنطقة، أي فرض قواعد تضمن نفوذ روسيا في المنطقة. وكان وجود الولايات المتحدة في أفغانستان يحد من فرص روسيا لمد استراتيجيتها إلى أفغانستان. ولا يعني هذا أن

روسيا تجهل وعورة أفغانستان أو قوة طالبان فيها. ونتائج مواجهة الاتحاد السوفييتي للمجاهدين في أفغانستان لا تزال ماثلة في الذاكرة الروسية، لكنها ربما تعمل على إيجاد مصالح مشتركة لها مع طالبان (صاحبة القوة الكبرى في أفغانستان وربما القوة الوحيد حاليًّا) بما يضمن نفوذ روسيا هناك.

4- معادلة الوجود الصيني المحتمل في أفغانستان: أطلقت الصين إشارات إيجابية ناحية طالبان، وأبدت استعدادها للتعامل معها مباشرةً أو عن طريق باكستان. وهناك مشروعات لإنشاء طرق تعبر أفغانستان في إطار مبادرة الحزام والطريق الصينية، كانت متوقفة بسبب الوجود الأمريكي في أفغانستان، ولخشية الحكومة الأفغانية السابقة من إثارة غضب الولايات المتحدة إذا قبلت بالمشروعات الصينية. لذلك قد يحمل المستقبل القريب حضورًا صينيًّا مؤثرًا في أفغانستان؛ ليس بهذه المشروعات فقط، بل باستثمارات صينية تنعش الاقتصاد الأفغاني الضعيف نسبيًّا. وهذا يعني نفوذًا صينيًّا في آسيا الوسطى، كنفوذها في جنوب وجنوب شرق آسيا. ومن هذا المنطلق تحرص روسيا على أن يكون لها حضور نافذ في أفغانستان يمكنها من زيادة قوتها النسبية في معادلة التوازن الاستراتيجي المحتملة في آسيا بأقاليمها الفرعية المختلفة، خاصةً إذا تراجع النفوذ والقبول الأمريكي في القارة الآسيوية بعد التطورات الأخيرة في أفغانستان.

5- روسيا تعتبر أفغانستان ضمن المجال الحيوي لأمنها القومي؛ فقد وصف المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى أفغانستان زامير كابولوف؛ أفغانستان بأنها "جزء من النطاق الخارجي للأمن القومي الروسي". وهناك عدد من التهديدات الأمنية المحتملة، مثل الأعمال العدوانية المحتملة ضد حلفاء موسكو في آسيا الوسطى مع احتمال انتشارها إلى الأراضي الروسية من قبل تنظيم "داعش" المحظور في روسيا، وبدرجة أقل من قبل "القاعدة"، وفي حالات معينة، حتى من قبل حركة "طالبان" نفسها عبر فصائلها الشديدة التطرف، وتهريب المخدرات التي بات حجمها حاليًا كبيرًا جدًّا، بالإضافة إلى تدفق موجة هائلة من اللاجئين غير الشرعيين والشرعيين أيضًا، التي قد تتحرك شمالًا، مع احتمال التسلل الخفي للمسلحين والدعاة المتطرفين ضمن تدفقات اللاجئين. هذه التهديدات تفرض على روسيا أن تعمل على استقرار أفغانستان؛ حتى لا ينتقل الاضطراب فيها إلى بقية دول آسيا الوسطى.

السياسة الروسية المحتملة تجاه أفغانستان:

تهدف روسيا إلى أن تكون ذات نفوذ في أفغانستان، لكنها قد تتجه إلى إيجاد صيغة جماعية تحقق لها هذا، لا إلى العمل بشكل فردي؛ إذ تدرك روسيا أن المنافسة بين القوى الأخرى التي تعمل على ملء الفراغ الاستراتيجي في أفغانستان (الصين، إيران، تركيا، باكستان)، هذه المنافسة لن تكون هينة، وتتطلب إمكانات ضخمة قد تفرض أعباء متزايدة على روسيا إذا أرادت الانفراد بالنفوذ في أفغانستان. ويضاف إلى هذا أن تاريخ الوجود السوفييتي في أفغانستان جعل العديد من فئات الشعب الأفغاني لا يتقبلون الروس؛ لذا من الأفضل أن يكون التحرك جماعيًّا للوجود في أفغانستان.

انطلاقًا من هذا التوجه، قد يكون الأرجح أن تتجه روسيا إلى استخدام آليات إقليمية تحقق لها هدفها، مثل منظمة الأمن الجماعي (تضم روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقيرغيزستان وطاجيكستان). أو منظمة شنجهاي (تضم الصين وروسيا وباكستان والهند وطاجاكستان وأوزبكستان وكازاخستان وقيرغيزستان. بالإضافة إلى أربعة دول مراقبة أبدت الرغبة في الحصول على العضوية الكاملة؛ هي: أفغانستان وإيران وبيلاروسيا ومنغوليا).

وهناك بعض الدلائل على التوجه الروسي القابل للتزايد خلال المرحلة المقبلة، أبرزها:

1- تصريح نائب وزير الخارجية الروسي ألكسندر جروشكو، بأن روسيا عرضت سابقًا على الناتو تكوين صيغة للتعاون حول أفغانستان، وأن موسكو اقترحت أن يتضمن ذلك التفاعل في حالة إجلاء القوات، وفي حالات الأزمات، ودعت إلى إقامة حوار بين الناتو ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، لكن الحلف لم يبد اهتمامًا بذلك. واليوم، تبدو واضحة نتيجة غطرسة الناتو، وهي تتمثل في الطلب المخزي والمهين المقدم لدول منظمة معاهدة الأمن الجماعي لفتح حدودها أمام من تعاونوا مع الحلف في أفغانستان.

2- أفاد الأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي ستانيسلاف زاس، بأن بلدان المنظمة تخطط لإجراء مناورات عسكرية في طاجاكستان بالقرب من الحدود الأفغانية في المستقبل القريب؛ إذ إن تغير السلطة في أفغانستان يؤثر بجدية على أمن بلدان منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وخاصةً في منطقة الحدود الطاجيكية الأفغانية. وأكد زاس استعداد بلدان المنظمة لاتخاذ إجراءات أمنية جماعية للدفاع الذاتي حال ظهور تهديدات لها.

3- إظهار روسيا حضورها العسكري في الجوار الأفغاني؛ فهي تظهر القوة لطالبان التي يمكن أن تهاجمها أو تحميها؛ فقد قامت بتعزيز ترسانتها في قاعدتها العسكرية بطاجاكستان، وزودتها بأحدث الأسلحة، ومنها قاذفات الصواريخ المحمولة البعيدة المدى، ومنظومات الدفاع الجوي المحمولة من نوع "فيربا"؛ وذلك قبل أسبوع من سيطرة طالبان على كابول. وصرح مسؤولي المنطقة العسكرية الروسية المركزية، بأن جميع أنواع الأسلحة التي تسلمتها القاعدة الروسية هناك، تم استخدامها في التدريبات المشتركة التي قامت بها مؤخرًا روسيا وطاجاكستان وأوزبكستان على خلفية تدهور الوضع الأمني في أفغانستان. وفي السياق ذاته، أعلنت الدائرة العسكرية المركزية، في بيان لها صدر في 17 أغسطس 2021، أن نحو ألف عسكري روسي من القاعدة رقم 201 في طاجاكستان، باشروا بتنفيذ تدريبات في لياور وسامبولي، بهدف رفع الجاهزية القتالية.

مجمل القول، لأن روسيا لها مصالحها الخاصة في أفغانستان في اللحظة الحالية، وتهدف إلى الحضور وتملك النفوذ فيها، لكنها تدرك أنها لا يمكنها العمل المنفرد في هذه المرحلة، ومن الأفضل لها احتواء طالبان والعمل معها بدلًا من رفضها ومواجهتها؛ ولذلك يمكنها أن تنسق مع الصين وباكستان وتركيا وإيران للتأكد من احتواء طالبان ووصولها إلى السلطة بطريقة مستقرة؛ لأن كل هذه الأطراف يمكنها الاستفادة من الخروج الأمريكي من أفغانستان بالشكل الذي جرى عليه، والذي يعوق عودتها إلى أفغانستان نسبيًّا.

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

"توازنات معقدة": مستقبل الدور الباكستاني في أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي

على عاطف

باحث بالمرصد المصري
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تحتل أفغانستان مكانة مهمة في معادلة السياسة الخارجية الباكستانية، وتنطوي هذه الأهمية على مصالح سياسية واقتصادية حيوية، إذ تتسم العلاقات بين إسلام أباد وكابل بالتعقيد الشديد على عدة مستويات؛ وذلك لتشابك وتداخل القضايا السياسية مع تلك القومية، فضلًا عن أهمية الملف الاقتصادي والآخر الإقليمي. وبالتزامن مع الانسحاب الأمريكي الجاري من aأغسطس الجاري، تبرز -في هذا السياق- تكهنات عدة بشأن مستقبل الدور الباكستاني في أفغانستان ما بعد الانسحاب الأمريكي في إطار التوازنات الجيوسياسية والمصالح المتعددة.

وتتعدد أوجه الأهمية التي تشكلها أفغانستان بالنسبة للتجارة باكستان. فالأولى تملك موقعًا جغرافيًا ممتازًا يلعب دورًا رئيسيًا في إطار التنافس الاقتصادي والسياسي والعسكري الباكستاني مع دول الإقليم. وانطلاقًا من هنا، تجيء أبرز المصالح الباكستانية في أفغانستان ممثلة في:

أ- "الحزام والطريق" ضد "شمال-جنوب":

تُعد أفغانستان الطريق التجاري الأهم أمام باكستان، وبعض الدول الأخرى، للمرور إلى أسواق آسيا الوسطى. وتلعب كابل دورًا مهمًا لنقل نفط وغاز آسيا الوسطى إلى إسلام أباد. فالتجارة الباكستانية مع هذه الدول تتخذ من أفغانستان معبرًا مهمًا للوصول إلى أسواقها. وأفغانيًا، تُعد موانئ كراتشي وجوادر الباكستانية مراكز تجارية مهمة لأفغانستان الحبيسة.

وتعتبر باكستان أحد الشركاء التجاريين لأفغانستان، حيث تنشط التجارة بشكل كبير بين البلدين، خاصة من خلال استغلال المعابر الحدودية بينهما التي تمر من خلالها الآلاف من العربات والشاحنات يوميًا لتحمل مختلف البضائع إلى مدن أفغانية، أبرزها قندهار، وتعود محملة بسلع أخرى لتباع في الأسواق الباكستانية. وكان معدل التبادل التجاري بين البلدين يُقدر بمليارات الدولارات سنويًا حتى 6 أعوام مضت؛ إلا أن الخلافات السياسية بين البلدين قد تسببت في تراجعه إلى أقل من مليار دولار خلال السنوات التالية، مما جعل التجارة بين البلدين أسيرة التطورات السياسية بينهما.

وبرغم ذلك، تعمل باكستان على تعزيز نفوذها الاقتصادي داخل أفغانستان، وربطها بمحور تعاونها التجاري البارز مع الصين في إطار مبادرة "الحزام والطريق". وفي هذا الصدد، أضحت كابل ركيزة أساسية في مشروع "الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني" الذي تم الإعلان عنه لأول مرة في أبريل 2015، ويُعد جزءًا من المبادرة الصينية المُشار إليها. وستصبح أفغانستان أحد أكبر المستفيدين من هذا المشروع بوصفها معبرًا (ترانزيت)، مما يتيح الفرصة لها للوصول إلى ميناء جوادر في إطار اتفاقية كبرى.

ولذا، فإن أهمية أفغانستان الاقتصادية لباكستان لا غنى عنها، خاصة في ظل تصميم باكستاني قوي على أن تصبح أحد المحاور البارزة في مشروع "الحزام والطريق" الصيني.

ب- "بشتونستان" ودعم باكستاني للإسلاميين ضد القوميين في أفغانستان:

تخشى باكستان من حدوث تقارب أقوى على المستوى السياسي بين قبائل البشتون التي تسكن مناطق مجاورة على حدودها مع أفغانستان. إذ تشكل هذه القبائل، التي تنتمي للجنس الآري (الهندو-أوروبي)، الأكثرية الإثنية في أفغانستان (حوالي 62%)، ولكنهم يوصفون بأنهم ثاني مجموعة عرقية في باكستان بعد البنجاب. وتنظر الحكومة المركزية في إسلام أباد بقلق دائم إلى البشتون؛ لتوزعهم إقليميًا في عدد من الدول، وبشكل رئيسي في أفغانستان، خاصة وأن البنجاب يتمتعون بمزايا سياسية أكثر في باكستان مقارنة بالأقلية البشتونية. فهي لا تريد أن تَقْوَى بينهم حركاتٌ قومية تدعو إلى الانفصال، خاصة لو كان مركزها أفغانستان. وربما لا تفضل باكستان أن يكون للبشتون الأفغان اليد المطلقة في الشئون السياسية الأفغانية، ولا ترغب في الوقت ذاته أيضًا في إثارة النزعات القومية لديهم في ذلك البلد؛ خوفًا من الانفصال. أي إن إسلام أباد ترجح دعمًا متواصلًا للجماعات التي توصف بأنها "دينية" مقابل إضعاف النزعات القومية داخل أفغانستان.

ويتناقض هذا إجمالًا مع سياسة الحكومة المركزية في كابل التي انتقدت أكثر من مرة دعم باكستان لمثل هذه الجماعات، وكان آخرها مطالبة كابل لإسلام أباد باتخاذ إجراءات جادة ضد ملاذات عناصر "طالبان" داخل الأراضي الباكستانية. ولذا، تميل إسلام أباد دائمًا إلى تحقيق معادلة سياسية داخل أفغانستان تكون فيها الحكومة المركزية ضعيفة، وأن تتسم الجماعات البشتونية داخلها بصبغة "دينية"، مثل حركة "طالبان"، وألا تصبح ذات طابع قومي. وهو ما يفسر لماذا سعت باكستان دائمًا إلى تعزيز علاقاتها مع "طالبان". وبرغم هذا، تخشى باكستان من حدوث اندماج بين "طالبان" والقوميين من البشتون.

ج- خط "ديورند" وانقسام البشتون:

ليس ببعيد عن أزمة قبائل البشتون المُشار إليها آنفًا، يتمحور أحد أهم النزاعات الرئيسية بين باكستان وأفغانستان حول الخط الحدودي المعروف باسم "ديورند" الفاصل بين البلدين. فعمليًا، يُقسّم هذا الخط قبائلَ البشتون المتمركزة على الحدود بين باكستان وأفغانستان إلى نصفين، تعيش الأكثرية منهم في الثانية، فيما ترغب هذه القبائل بالانضمام سويًا. وترفض كابل الاعتراف بهذا الخط، وهو ما أكد عليه مختلف الرؤساء الأفغان. وتطالب كابل بحدود تصل في الواقع إلى مدينة بيشاور شمال غرب باكستان. وعليه، فإن حكومة ضعيفة في كابل وعدم بروز النزعة القومية لدى قبائل البشتون سيكون دائمًا الخيار المفضل لدى باكستان من أجل عدم إثارة هذه القضية، بل إن عدم قوة الدولة الأفغانية ككل سيخدم هذا الملف؛ لأن القوميات الأخرى في أفغانستان من غير البشتون، كالطاجيك، يرفضون أيضًا الاعتراف بخط ديورند.

مستقبل المصالح الباكستانية بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان

التعامل مع مشهد الفوضى في أفغانستان: إذا كان الانسحاب الأمريكي من أفغانستان يعني استمرار حالة فوضى شاملة في ذلك البلد، فإن هذا التطور سيمثل سلاحًا ذا حدين؛ لأن تلك الفوضى ستهدد المصالح الاقتصادية لباكستان في أفغانستان. وسيشمل هذا المخاطرةَ بمستقبل طريق الممر الصيني الباكستاني الاقتصادي الذي يندرج تحت إطار مبادرة "الحزام والطريق"، مما يعني أن إسلام أباد ستفقد مشروعًا كبيرًا كان من الممكن أن يحولها إلى معبر تجاري رئيسي أكبر. ليس هذا فحسب، بل إن الأنشطة التجارية بين البلدين سوف تتأثر بشكل كبير؛ إذ إنها تعتمد في الغالب على المعابر الحدودية بينهما، مثل معبر "سبين بولداك" جنوب شرقي أفغانستان الذي سيطرت عليه حركة "طالبان" مؤخرًا.

وعلى النقيض من ذلك، ستقود الفوضى التي ستصبح مختلف الجماعات الدينية المذهبية المسلحة عاملًا أساسيًا في اتساعها داخل أفغانستان، إلى غياب التوجهات القومية وإثارة النزعات المذهبية على الجانب الآخر، مما يخدم باكستان في ملف قضايا البشتون الإثني. وسيعني ذلك أيضًا غياب ملف خط "ديورند" عن ساحة النقاش ومن واجهة النزاعات الباكستانية الأفغانية.

دعم للإسلاميين ضد القوميين: يتضح أن المصالح الباكستانية في أفغانستان ما بعد الانسحاب الأمريكي

تقتضي وتتماشى مع توسع وانتشار الحركات ذات التوجه الديني في أفغانستان، كـ"طالبان"، على النقيض من الأخرى القومية. أي إن دعمًا باكستانيًا لهذه الحركة على وجه الخصوص سيخدم مصالح إسلام أباد في أفغانستان؛ لأنها ستؤدي إلى تغليب التوجهات الدينية على الأخرى القومية، مما يعني أن قضايا "بشتونستان" وخط "ديورند" لن تقتحم المشهد السياسي. وعلى ذلك، وبما أن القومية الأقرب لباكستان في أفغانستان هم البشتون الذين تتشكل منهم أغلبية حركة "طالبان"، فسيكون من المفضل لإسلام أباد بعد انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان سيطرة "طالبان" على المزيد من الأراضي؛ ذلك لأن هذه الحركة توصف بأنها دينية سنية أكثر منها قومية، على الرغم من أنها تتشكل كما قيل من البشتون الذين يمثلون أقلية عرقية في باكستان المجاورة. وسيحقق هذا لباكستان أهدافها المنشودة.

وربما لن تجد باكستان أفضل من "طالبان" لتحقق لها هذه الأهداف. وعليه فإنها ستعظم من دورها وتأثيرها على الحركة مستقبلًا، وهي تستطيع ذلك بالفعل في ظل امتلاكها علاقات قوية قديمة بين الجانبين، علاوة على أن الكثير من زعماء "طالبان" إما أقاموا في باكستان بالفعل في الماضي، أو يقيم بعضهم حاليًا في معقلهم بمدينة "كويته" عاصمة إقليم بلوشستان الحدودي الباكستاني. واتصالًا بذلك، تعني سيطرة "طالبان" على كابل دعم المشروع الصيني الباكستاني، خاصة وأن بكين اختارت التواصل مع الحركة في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي، وفي ظل تأكيد "طالبان" أيضًا للصين أن "الأراضي الأفغانية لن تُستخدم ضد أمن أي بلد كان".

مصالح باكستان ومخاطر السيطرة المطلقة لـ"طالبان" على الحكم في أفغانستان

إن من الخطأ الاعتقاد بأن باكستان تفضل سيطرة كاملة لحركة "طالبان" على الأراضي الأفغانية، وذلك لعدة أسباب، من بينها:

تعزيز نفوذ قبائل البشتون في الإقليم وتداعياته على باكستان: مثلما سبقت الإشارة، لا تثق إسلام أباد بشكل كامل في توجهات "طالبان". فعلى الرغم من نزعتها الدينية المتطرفة وابتعادها نسبيًا عن مفهوم القومية، إلا أن حركة "طالبان" لم تعترف بخط "ديورند" كما أن بعض قادتها لا يدينون بالولاء لباكستان برغم علاقات الطرفين وإيواء بعضهم غربي الأخيرة. ومن جانب آخر، تثير سيطرة "طالبان" على السلطة بشكل مطلق في أفغانستان مخاوف باكستانية من تفاقم نفوذ البشتون في المنطقة بوجه عام، مما يحمل في طياته خطر مطالبتهم بالاتحاد مع نظرائهم في أفغانستان، وهو ما يعيدنا أيضًا إلى قضية "بشتونستان".

تفاقم خطر "طالبان" الباكستانية: فسيطرة مطلقة لـ"طالبان" أفغانستان على الحكم في كابل تنطوي على تهديد آخر لإسلام أباد، ألا وهو تضخم نفوذ حركة "طالبان" الباكستانية التي تناهض بالأساس الحكمَ في إسلام أباد. وتتعاظم المخاطر عندما نعلم أنه برغم نفوذ باكستان على "طالبان" الأفغانية، إلا أن إسلام أباد لا تملك الثقل نفسه فيما يتعلق بـ"طالبان" الباكستانية. وفي هذه الحالة، سوف تخسر باكستان وتتضرر كثيرًا.

في الأخير، يمكن القول إن باكستان لديها أوراقًا عديدة للتحرك على الساحة الأفغانية، وعلى الأرجح ستكون البداية من دعم وجود شركاء سياسيين لطالبان في السلطة من مختلف الفصائل والجماعات المحلية الأخرى، لتشكيل ائتلاف حكومي من بعض الزعامات السياسية البارزة، والقوى الممثلة عن قبائل الطاجيك والأوزبك والهزارة وغيرهم. بالإضافة إلى توسيع دائرة قنوات الاتصال مع طالبان والمكونات الأخرى حرصًا على تفادي عرقلة مصالحها، ولضبط إيقاع التوازنات الداخلية والإقليمية في إطار حسابات سياساتها والتطورات التي تشهدها أفغانستان بعد صعود طالبان.

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTRE FOR STRATEGIC STUDIES

مأزق نيودلهي: خيارات الهند لاحتواء مخاوفها من هيمنة طالبان على أفغانستان

ماري ماهر

باحث بالمرصد المصري
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تنظر دوائر صنع السياسة الهندية إلى الانسحاب الأمريكي من أفغانستان على أنه عمل متسرع لا يأخذ في الاعتبار مصالح الشركاء الاستراتيجيين، كونه سيجعل أفغانستان مركزاً للإرهاب الإسلامي الراديكالي في منطقة الارتباط الاستراتيجي بجنوب ووسط آسيا، وقد كان من تبعاته المباشرة أن فقدت الهند مكانتها الجيوسياسية التي اكتسبتها عبر سياسات متنوعة على مدار عقدين من الزمن.

مخاوف هندية: تهديد الأمن الوطني

بسقوط أفغانستان في يد حركة طالبان تكون الهند قد فقدت نظامًا حليفًا استثمرت سنوات في دعمه لتأمين جبهتها الاستراتيجية الغربية من المخاطر المحتملة التي يُمكن استعراضها تاليًا:

تنامي حضور التنظيمات المسلحة والجماعات المتطرفة: تخشى الهند تكرار سيناريو الثمانينيات عندما اندلع تمرد مسلح مناهض للهند في كشمير عقب انسحاب القوات الروسية من أفغانستان، خاصة بعد هدوء وتيرة النشاط المسلح بعد التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار بين الهند وباكستان في فبراير 2020؛ إذ إن حكومة طالبان ستوفر عمقًا استراتيجيًا شرقيًا للجماعات المتمردة العاملة في كشمير كـ"جيش محمد" و"عسكر طيبة" و"شبكة حقاني" وتنظيم "القاعدة" في شبه القارة الهندية، وجميعها ترتبط بصلات مع طالبان، ويتلقى مقاتلوهم تدريبات في معسكرات تديرها الحركة بباكستان، وبالتالي ستعمل أفغانستان كنقطة إمداد وملاذ آمن لمقاتلي كشمير. في المقابل، فإن نيودلهي ستواجه صعوبة في الاعتماد على القوات المسلحة الأفغانية التي انكسرت أمام زحف طالبان في مسار الزحف على كابول.

وبالفعل، شهدت الأشهر القليلة الماضية عدة محاولات تسلل في كشمير من قِبل مجموعات مرتزقة أجانب تدربوا وعملوا في أفغانستان، ومحاولة استهداف قاعدة القوات الجوية الهندية في جامو بطائرات دون طيار، ومقتل بعض القادة الإرهابيين البارزين من أصل باكستاني في كشمير. علاوة على أن صعود "داعش خراسان"، وهو فرع من "داعش" في جنوب آسيا وآسيا الوسطى، يعظم قدرات هذه المجموعة على جذب الأفراد المتطرفين، بما في ذلك من الهند، وتجنيد منشقين مدربين تدريبًا جيدًا من طالبان والجماعات المسلحة الباكستانية التي تشكل تهديدًا حقيقيًا لمستقبل الهند في أفغانستان والمنطقة.

تهديد أمن المواطنين: يشكل أمن المواطنين الهنود في أفغانستان مصدر قلق كبيرًا؛ فهناك أكثر من 2200 مواطن هندي سيكونون هدفًا مباشرًا لطالبان التي لم تقدم أي ضمانات حتى الآن بشأن سلامتهم، وقد ظهرت نواياها مؤخرًا بقتل مصور صحفي هندي في قندهار أثناء تغطيته الصراع المتصاعد. ولم تنسَ الذاكرة الهندية واقعتي إيواء نظام طالبان مسلحين موالين لباكستان اختطفوا طائرة ركاب مدنية إلى قندهار عام 1999، واستهداف القنصلية الهندية في مدينة هيرات عام 2014، إذ سارعت نيودلهي بإغلاق جميع قنصلياتها في جلال أباد وقندهار وهيرات ومزار الشريف وإجلاء موظفيها، ومساعدة أكثر من 383 فردًا من الهندوس والسيخ على العودة إلى البلاد عام 2020، وإصدار تحذيرات تخبر جميع مواطنيها بضرورة العودة في أقرب وقت ممكن.

استهداف المصالح الاقتصادية: حيث تقع الاستثمارات الهندية في دائرة الاستهداف المباشر لطالبان، فعلى مدار العقدين الماضيين استثمرت نيودلهي أكثر من 3 مليارات دولار لدعم تأسيس البنية التحتية للمؤسسات السياسية والخدمية وتمويل المشروعات القومية الكبرى، فقدمت الأموال لتطوير قطاع إعلامي قوي، وشيدت مبنى البرلمان، وساعدت في تطوير العملية الانتخابية، إلى جانب تطوير مجتمعها المدني عبر تمويل المدارس والجامعات والمستشفيات والملاعب الرياضية والزراعة والطاقة والبنية التحتية في المناطق التي مزقتها الحرب. على سبيل المثال، مشروع بناء "سد شحتوت" على نهر كابول. ثم تأتي عودة طالبان لتكون بمثابة إهدار لهذه الاستثمارات الأفغانية، وتهدد بتقويض المشاريع المشتركة وتوقفها؛ إذ باتت مشاريع مثل طريق "زارانج-ديلارام" السريع و"سد سلمى" خاضعة لسيطرة الحركة.

علاوة على إمكانية تحويل التجارة الأفغانية لتمر عبر ميناءي كراتشي وجوادر الباكستانيين بعيدًا عن ميناء تشابهار الذي استثمرت فيه الهند لتجاوز باكستان. وحاليًا يُعتبر ميناء تشابهار، الواقع قبالة خليج عمان بمقاطعة سيستان - بلوشستان جنوب شرق إيران، شريان الحياة الذي تحتاجه أفغانستان لتنشيط تجارتها. وبالمثل يُعد نافذة للدولة الهندية غير الساحلية على آسيا الوسطى، كون باكستان لا تسمح لها بوصول بري، بما يُشكل عقبة رئيسية أمام تدفق التجارة بينها وأفغانستان.

العلاقة بين طالبان وباكستان: وفق الرؤية الهندية تعارض نيودلهي هيمنة طالبان على السلطة باعتبارها تمثل أداة للسياسة الباكستانية في مجالين؛ أولهما: دعم إسلام أباد خلال أوقات الصراع مع الهند، مما يؤثر على اختلال موازين القوى بين الهند وباكستان، وثانيهما: توفير ملاذات آمنة للتنظيمات المتطرفة التي تعتقد نيودلهي الهند أن إسلام أباد لها دور في دعم انتشارهم على الجانب الهندي من خط السيطرة في كشمير. كما تؤشّر العلاقة بين طالبان، لا سيما جماعة حقاني، ووكالة الاستخبارات الباكستانية على نفوذ إسلام أباد المتزايد داخل البلاد. وبينما قد لا تتفق قيادة طالبان دائمًا مع الدولة الباكستانية، إلا أن تأثير وكالة الاستخبارات على الحركة لا يمكن إنكاره.

تداعيات مقاربة العلاقات الصينية مع أفغانستان طالبان: لا تقتصر المخاوف الهندية على النفوذ الباكستاني المتزايد في أفغانستان، لكنها تمتد إلى التحركات المحتملة لمنافستها الإقليمية الصين، خاصة في ضوء مشروعات التعاون الإقليمي المرجح مُضيها قدمًا بالفترة المقبلة، وبالأخص الممر الاقتصادي الصيني - الباكستاني، كونه سيقطع الأراضي الهندية الخاضعة لباكستان -بحسب الرؤية الهندية- ويبدو لها أن إشراك كابول في المشروع يعني التصديق الضمني على مشروعية تلك الأراضي لصالح باكستان. وقد أدى اجتماع بين وفد طالبان ووزير الخارجية الصيني يوم 28 يوليو 2021 في الصين إلى تصعيد هذه المخاوف، خاصة أنه جاء عقب بيان مشترك أصدره وزيرا الخارجية الباكستاني والصيني في 24 يوليو، مفاده أن البلدين سينسقان سياساتهما ويتعاونان بشكل وثيق بشأن أفغانستان.

بدائل محتملة

بالنظر إلى هذه المخاوف فإن لدى الهند عدة خيارات ضمن استراتيجيتها لتقليل المخاطر، يُمكن استعراضها على النحو التالي:

تسريع الاتصالات مع طالبان: سيكون هذا تغييرًا لقواعد اللعبة، لأن الهند يُنظر إليها من منظور العداء لطالبان، وبالتالي كانت الاتصالات معدومة قبل إعلان الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، ثم أصبحت محدودة للغاية بعد ذلك وإلى الآن. لكن نيودلهي أبدت مؤخرًا انفتاحًا محسوبًا، حيث شاركت على هامش بعض الجولات الخاصة بمسار الدوحة، وفق ما أفاد مسئول قطري في يونيو 2021، وربما تتطلع نيودلهي إلى المشاركة على طاولة أي عملية سياسية إقليمية لتقرير مستقبل أفغانستان. بالإضافة إلى أن هناك تقارير غربية كشفت مؤخرًا عن وجود اتصالات بين الاستخبارات الهندية وبعض قادة الحركة.

الحوار مع الصين: يُمكن أن تقييم الهند حوارًا مع الصين بشأن أفغانستان، وتحديد المصالح المشتركة وإرساءها، والتعاون في التواصل مع مختلف الفصائل داخل طالبان. ويجادل المحللون بأن الاختلافات الأيديولوجية بين بكين وطالبان قد تخلق هامش حركة للهند للتعاون معها في أفغانستان. بالإضافة إلى دوافع الهند في التعامل مع مخاوفها بشأن المشروعات الاقتصادية، لا سيما مشروع "الحزام والطريق"، ما يتطلب انفتاحًا أكثر على الحوار مع الصين بشأن مخاوفها عقب صعود طالبان.

تكثيف التواصل مع الشركاء: تفتقر نيودلهي للقدرة على التأثير المباشر على الأوضاع الميدانية الأفغانية، وتحتاج إلى شركاء آخرين بخلاف الولايات المتحدة في ضوء الانسحاب الأمريكي الذي لم يراعِ مخاوف الهند تجاه أفغانستان. كما أن روسيا متطلعة للتعاون مع باكستان لحماية مصالحها، مما يقلل احتمالات التعاون الوثيق مع الهند، بينما برزت إيران كحليف محتمل بالنظر إلى تقاسم المخاوف المشتركة بين نيوديلهي وطهران، فكلاهما يرغبان في حكومة أفغانية شاملة مستقرة لا تهيمن عليها طالبان منفردة ولا تخضع لسيطرة باكستان.

ختامًا، يمكن القول إن الهند تواجه حاليًا مأزقًا كبيرًا في التعامل مع الملف الأفغاني في ظل صعود طالبان، خاصة وأن بدائلها محدودة في الانفتاح على الحركة، بالإضافة إلى أن حسابات القوى الدولية وأغلب القوى الإقليمية ربما لا تنسجم مع الحسابات الهندية تجاه الأوضاع الجديدة في أفغانستان، وبالتالي ستتعامل الهند مع هذا الملف بمنطق إدارة الأزمة في الفترة المقبلة على المدى المتوسط.

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

تحديات أكثر من الفرص: مستقبل الدور التركي في أفغانستان بعد هيمنة طالبان

نوران عوضين

باحث بوحدة الدراسات العربية والإقليمية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

خلال المراحل المختلفة للتطورات الميدانية الجارية داخل أفغانستان، لم تنفصل تركيا عن تلك التطورات، سواء من خلال التصريحات الرسمية، أو من خلال التباحث مع الأطراف الإقليمية والدولية. ولكن عبر تتبع السياسات التركية إزاء أفغانستان، يتضح أن الأمر يتعدى مجرد التصريح أو التباحث؛ فقبيل لقائه الرئيس الأمريكي جو بايدن منتصف يونيو 2021، أعلن الرئيس التركي عن مقترح الإبقاء على القوات التركية في أفغانستان بهدف توليهم مهمة تأمين مطار كابول بعد الانسحاب الأمريكي من هناك.

وفي منتصف يوليو 2021، حدد الرئيس أردوغان شروط الإبقاء على قوة تركية لتأمين المطار، التي تمثلت في تقديم الولايات المتحدة الدعم الدبلوماسي إلى تركيا، بجانب تسخير الإمكانات اللوجستية والمالية والإدارية التي من شأنها دعم مهمة القوات في تشغيل مطار كابول. قوبل الاقتراح التركي برفض من قبل حركة طالبان، وردت عليها بأنها ستتعامل مع القوات التركية كمحتلين. وتعقيبًا على ذلك، أكد الرئيس التركي أن طالبان لم تقل إنها لا ترغب في الوجود العسكري التركي؛ وذلك لمعرفتها جيدًا بموقف تركيا داخل أفغانستان، وأن وزارة الخارجية التركية مستمرة في إجراء المحادثات مع الحركة.

فشل تركيا واحتواء طالبان

بعيدًا عن التصريحات الرسمية، وما بدا من تصاعد لمشهد الفوضى داخل مطار كابول، تحدثت العديد من التقارير عن تخلي تركيا عن خططها للسيطرة على مطار كابول حيث أدت سيطرة طالبان على العاصمة الأفغانية إلى إجهاض خطط تركيا لتولي الأمن في المطار الرئيسي في البلاد، في إطار مهمة تدعمها الولايات المتحدة. ولكن في المقابل، أكدت المصادر أنه إذا طلبت طالبان دعمًا فنيًّا، فإن تركيا على استعداد لتقديم الدعمين الفني والأمني في المطار. ومع التقدم الميداني لطالبان وصولًا إلى سيطرتها الكاملة على العاصمة الأفغانية، أبدى وزير الخارجية التركي تقبل بلاده بإيجابية الرسائل التي أرسلتها الحركة إلى الخارج والداخل، كما أكد استمرار مساعي بلاده إلى الحوار مع الحركة ومع باقي الأطراف الأفغانية. وفي مقابل ذلك، أعربت حركة طالبان عبر متحدثها الرسمي سهيل شاهين، أن حركته تتطلع إلى العمل مع تركيا، واصفا إياهَا بـ"الدولة الشقيقة".

مقومات الحضور التركي داخل أفغانستان

هناك عدد من المقومات الداعمة لتعزيز الحضور التركي داخل أفغانستان، حتى مع تولي طالبان مقاليد السلطة، ومنها على سبيل المثال:

طبيعة الوجود العسكري التركي: حيث لم يكن الوجود التركي داخل أفغانستان وجودًا عسكريًّا قتاليًّا. يعود الوجود العسكري التركي في أفغانستان إلى عام 2001؛ حين شاركت ضمن قوة الناتو التي تشكلت عقب هجمات 11 سبتمبر، لكن ارتكزت المشاركة التركية على مهام غير قتالية فقط، مرتبطة

بتدريب قوات الأمن الأفغانية وتقديم الدعم اللوجستي لشركاء آخرين في الناتو.

الأدوات الناعمة: من ناحية أخرى، وضعت تركيا أفغانستان على رأس جدول أعمال التعاون التنموي؛ حيث أصبح من أولويات تركيا بعد عام 2001 إعادة بناء أفغانستان التي دمرتها الحرب. وبناءً عليه، افتتحت وكالة التعاون والتنسيق التركية (تيكا) ثلاثة مكاتب لها في أفغانستان، عملت في إطارها على تقديم خدمات تعليمية وصحية، فضلًا عن بناء المدارس والمستشفيات وترميم الطرق والجسور، وتدشين مشاريع للبنية التحتية. وبذلك، تعزز الحضور التركي بين المواطنين الأفغان، بل قد يكون هذا الأمر هو أحد الأسباب التي جنبت القوات التركية في أفغانستان الهجمات المختلفة.

كما تتمتع تركيا بعلاقات جيدة مع جميع الأطراف الأفغانية، حتى طالبان؛ فقد حافظت النخب السياسية التركية على علاقات وثيقة بالحكام الأفغان. وخلال الصراع الأخير، حافظت تركيا على علاقتها بزعيم الأوزبك عبد الرشيد دوستم الذي لديه رصيد سياسي في البلاد، وسبق أن كان نائبًا للرئيس الأفغاني. وتشير تقارير إلى عقد اجتماع مغلق جمع بينه وبين الرئيس التركي أردوغان في أبريل 2021. من جانب آخر، تمتلك تركيا علاقات قوية بالزعيم الإسلامي البشتوني قلب الدين حكمتيار، الذي على الرغم من ضعف مكانته السياسية، لكنه من خلال عضويته بالمجلس التنسيقي -بجانب كل من رئيس المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية عبد الله عبد الله، والرئيس السابق حامد كرزاي- الذي تشكل عقب سيطرة طالبان على العاصمة كابول لضمان انتقال السلطة إلى طالبان سلميًّا؛ قد يمارس دور الوسيط أو الممهد للحوار بين طالبان والقيادات التركية التعاون بينهما.

علاقات تحتية مع طالبان عبر قطر: وعلى صعيد العلاقة بطالبان، صرح المتحدث باسم الحركة ذبيح الله مجاهد، بأن "الحركة تريد إقامة علاقات جيدة مع تركيا" مبنية على المصالح المشتركة، كما أشارت تقارير إلى وجود مباحثات سرية تجريها تركيا مع حركة طالبان عن طريق ثلاث جهات: الجناح السياسي لحركة طالبان عبر قطر، والجناح العسكري للحركة عبر باكستان، ومباحثات مباشرة مع طالبان عبر أجهزة المخابرات.

توظيف العلاقات مع باكستان: تتسم العلاقات التركية الباكستانية بالقوة الكافية للإسهام في حضور تركي فاعل داخل أفغانستان في ظل حكم طالبان. ومن موقع إسلام أباد الداعم لحركة طالبان، وما يجمع بين تركيا وباكستان من علاقات استراتيجية وتوافق في الرؤى السياسية الإقليمية؛ قد تكون باكستان المدخل بالنسبة إلى تركيا الذي تأمل منه تطبيق مقترحها الخاص بتأمين مطار كابول ومن ثم تعزيز وجودها كقوة إقليمية في منطقة آسيا الوسطى، ولاحقًا كوسيط بين الغرب وطالبان. وفي تصريحه اللاحق لاجتماعه مع وزير الدفاع التركي يوم 11 أغسطس الجاري، أشار رئيس الوزراء الباكستاني "عمران خان" إلى أن "أفضل شيء هو أن تجري تركيا وطالبان حوارًا مباشرًا؛ حتى يتمكن الطرفان من الحديث عن أسباب ضرورة تأمين مطار كابول"، وأكد أن إسلام أباد ستتحدث مع طالبان في هذا الشأن، وستستخدم تأثيرها عليها". ومن هذا المنطلق، قد يكون من المتصور اتجاه تركيا نحو التباحث مع باكستان حول إرساء إدارة مشتركة معها لمطار كابول بما يضمن وجود قبول من جانب طالبان، ومن ثم عدم تعرض الوحدات التركية لأي هجمات من جانب الحركة.

تحديات الدور التركي في أفغانستان

بالرغم من الطموح التركي الساعي نحو تولي دور محوري داخل الساحة الأفغانية، فإن هناك العديد من التحديات التي قد تحجم من استمرار تركيا في مسعاها.

تحديات داخلية: قوبل المقترح التركي السابق توضيحه برفض واسع داخل أوساط المعارضة التركية؛ حيث انصبت تساؤلاتهم حول جدوى استمرار وجود القوات التركية في المكان الذي يهرب منه الجميع، مطالبين بضرورة سحب القوات على الفور، ومحملين الرئيس التركي وحكومته مسؤولية سلامة هؤلاء الجنود، كما رفضت المعارضة ما سموه بـ"التودد التركي إلى طالبان"، ودعوه إلى إرسال رجال شركة "صادات" بدلًا من أفراد الجيش التركي.

كلفة اقتصادية: من ناحية أخرى، يحمل تدخل تركي جديد في مكان آخر كلفة اقتصادية قد لا تستطيع الميزانية التركية

تحملها من جديد؛ ففي ظل الانخراط التركي الفعلي في سوريا وليبيا والعراق وقره باغ، قد يمثل فتح باب الحضور داخل أفغانستان تكلفة اقتصادية إضافية على النظام التركي، تسهم في تعزيز حجج المعارضة ضد النظام التركي. ومن ثم قد يترتب على استمرار الإصرار التركي على الوجود داخل الساحة الأفغانية تكلفة سياسية واقتصادية تخصم من الرصيد الشعبي للرئيس التركي ولحزبه الحاكم.

تحديات خارجية: ترتبط التحديات الخارجية باحتمال ترجيح طالبان كفة التعاون مع روسيا وإيران بدلًا من تركيا. وتسعى كل من إيران وروسيا إلى إرساء موطئ قدم لهما داخل الساحة الأفغانية كبديل عن الفراغ الناتج عن الانسحاب الأمريكي، وكذا لتحقيق أهدافهما الإقليمية. وترغب روسيا من جانبها في تأكيد كونها الضامن الأمني لمنطقة آسيا الوسطى، وأيضًا لمنع أي تهديدات إرهابية محتملة ناتجة عن صعود طالبان إلى السلطة، فيما ترغب إيران من الوجود في ضمان أمنها الحدودي، ومنع تفاقم أزمة لاجئين جديدة، لا سيما أن هناك ثلاثة ملايين لاجئ أفغاني في إيران.

وعلى الرغم من تعدد جبهات التحدي أمام وجود تركي فاعل داخل الساحة الأفغانية بعد وصول طالبان، فإن من غير المتوقع أن تتراجع تركيا عن التفاعل والانخراط. وهناك العديد من القضايا التي قد تجد تركيا في إطارها مدخلًا للحضور في أفغانستان، قد تتمثل في تكثيف نشاط وكالة تيكا الإنمائية؛ وذلك بالتنسيق مع الحكومة الجديدة، مع توجيه الاستثمارات التركية الخارجية إلى مشاريع إعادة الإعمار داخل أفغانستان، وكذلك التباحث التركي مع طالبان بشأن تقديم تركيا الدعم التقني اللازم لتشغيل مطار كابول، لا سيما أن طالبان ليس لديها الموظفون التقنيون المؤهلون لذلك. وفي الأخير قد لا تستطيع تركيا، في ظل التطورات الراهنة، أن تمارس دورًا بديلًا للناتو في أفغانستان، ولكن سيظل باستطاعتها الحضور والمشاركة، وهو الأمر الذي لن يتحدد إلا بناءً على ما ستصل إليه مجريات محادثاتها وتشاوراتها مع السلطة الأفغانية الجديدة.

كيف تعاملت إيران مع سيطرة طالبان على الحكم في أفغانستان؟

د. محمد عباس ناجي

خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

رغم ترحيب إيران العلني بالتطورات الميدانية التي شهدتها أفغانستان، لا سيما مع اجتياح حركة طالبان العاصمة كابول وسيطرتها على السلطة، في 15 أغسطس الجاري؛ فإن ذلك لا يخفي أن ثمة أسبابًا تدعوها إلى القلق والتريث لحين تبلور معالم الخريطة السياسية الجديدة في أفغانستان، قبل أن تنخرط بقدر أكبر في التفاعلات التي تجري على أراضيها، أو التي يمثل الملف الأفغاني رقمًا مهمًّا فيها.

ويعود ذلك إلى اعتبارات عديدة، يتمثل أبرزها في عدم وضوح معالم السياسة التي سوف تتبناها حركة طالبان، على الصعيدين الداخلي والخارجي، خلال المرحلة القادمة، فضلًا عن اتجاهات علاقاتها، سواء مع حلفاء إيران المحليين، أو مع خصومها الإقليميين والدوليين، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، بجانب التنظيمات الإرهابية الموجودة على الساحة الأفغانية، لا سيما تنظيمي "القاعدة" و"داعش".

ويعني ذلك في كل الأحوال أن هذا الترحيب قد لا يعبر عن موقف إيران النهائي من الترتيبات السياسية والأمنية التي يجري العمل على صياغتها في أفغانستان خلال المرحلة القادمة، وأن هناك متغيرات أخرى سوف تحكم هذا الموقف في النهاية.

اعتبارات رئيسية

يمكن القول إن الموقف "المهادن" الذي تتبناه إيران في الوقت الحالي إزاء التطورات في أفغانستان يعود إلى اعتبارات رئيسية ثلاثة: **أولها**- أن هناك تصورات لدى دوائر صنع القرار، والنخبة الإيرانية بوجه عام، مفادها أن "طالبان" اليوم مختلفة عن "طالبان" عام 1996، التي اتبعت سياسة متشددة مع إيران كادت تؤدي إلى اندلاع حرب واسعة النطاق بين الطرفين بعد ذلك بعامين على خلفية مقتل ثمانية دبلوماسيين إيرانيين، ومراسل وكالة أنباء إرنا، في مدينة مزار شريف، قبل أن تلغي طهران قرار المواجهة لأسباب مختلفة.

وثانيها- أن "طالبان" نفسها كانت حريصة على توجيه رسائل طمأنة إلى دول الجوار، ولا سيما إيران، وبدا ذلك جليًّا في تأكيد ضمان سلامة البعثة الإيرانية في القنصلية الإيرانية في مدينة هيرات، بعد اجتياحها في 12 أغسطس الجاري.

وثالثها- أن إيران نجحت في تأسيس قنوات تواصل سياسية وأمنية مع الحركة على مدار العقدين الماضيين، مستغلةً في هذا السياق أن هناك خصمًا مشتركًا لديهما، وقد جرت في نطاق ذلك التوافق تفاهمات متعددة، كان آخرها استضافة طهران مباحثات بين "طالبان" والحكومة في 7 و8 يوليو الفائت، في إشارة كانت تحاول توجيهها بأنها رقم مهم في التفاعلات التي تجري على الساحة الأفغانية. وسبق أن عقدت طهران لقاءات مع قادة طالبان الرئيسيين، بل إن تقارير عديدة أشارت، في 21 مايو 2016، إلى أن الملا أختر منصور قائد الحركة، قُتل خلال عودته من إيران إلى أفغانستان.

وربما تقدم هذه التفاهمات تفسيرًا للجدل الذي أثاره الإعلان عن وصول والي هرات السابق وأحد أبرز قادة الحرب ضد "طالبان" محمد إسماعيل خان، إلى مدينة مشهد الإيرانية التي شهدت احتجاجات نظمها أفغان معارضون للحركة، بعدما كان يخضع للإقامة الجبرية في أفغانستان؛ وذلك في 15 أغسطس الجاري.

دواعي القلق

مع ذلك، فإن ثمة اعتبارات أخرى تثير في المقابل مخاوف إيران إزاء المسارات المحتملة لتطورات المشهد السياسي الأفغاني خلال المرحلة القادمة؛ **أولها**- أن سيطرة "طالبان" على الحكم يمكن أن تؤدي إلى نشوب أزمة لاجئين جديدة؛ حيث ستكون إيران من أهم الوجهات الرئيسية للاجئين، في الوقت الذي تستضيف فيه بالأساس نحو 2.5 مليون لاجئ يقيمون بطرق شرعية وغير شرعية على أراضيها. وهنا، فإن التكلفة التي يفرضها ذلك لن تكون اقتصادية فقط، بل صحية أيضًا، في ضوء بداية المرحلة الخامسة من انتشار فيروس كوفيد-19 داخل إيران، وما قد ينتجه ذلك من عواقب وخيمة عليها.

وثانيها- أن "طالبان" بدت حريصة على الاحتفاظ بقنوات تواصل مع خصوم إيران، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، التي كان الاتفاق الذي وقعته مع الحركة في الدوحة في فبراير 2020، من أهم الأسباب التي أدت إلى اجتياح الحركة للعاصمة بعد بدء الانسحاب العسكري الأمريكي من أفغانستان. وهنا، فإن فكرة "مواجهة العدو المشترك" لم تعد تتسامح مع المعطيات الموجودة على الأرض؛ إذ إن هذه الفكرة ربما استغلتها إيران في السابق، وتحديدًا قبل أن تصل الحركة إلى الصفقة الأخيرة مع إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، لفرض ضغوط أكبر على الأخيرة في سياق التصعيد بين الطرفين على المستويات المختلفة النووية والإقليمية والصاروخية. أما الآن وبعد أن توصل الطرفان إلى هذا الاتفاق، فإن ذلك قد يفرض خيارات أقل أمام الحركة، لا سيما إزاء استهداف المصالح الأمريكية، خاصةً أنها ربما ستكون حريصة - على الأقل في المدى القريب- على الاستفادة من دروس الماضي، وعدم دفع كلفة استهداف هذه المصالح مجددًا.

وثالثها- أن وصول "طالبان" إلى الحكم قد يساهم في تحويل أفغانستان من جديد إلى نقطة انطلاق للتنظيمات الإرهابية، لا سيما "داعش" و"القاعدة"، رغم أن الحركة قدمت تعهدات لواشنطن بمقتضى الاتفاق، بعدم السماح بتحويل أفغانستان إلى ملاذ آمن لهذه التنظيمات. ومع أن إيران نفسها تمكنت، على ما يبدو، من الوصول إلى تفاهمات مع تلك التنظيمات، على نحو يتضح في عزوف الأخيرة عن استهداف مصالحها على نطاق واسع، رغم الخلاف المذهبي بين الطرفين؛ حيث استغلت إيران وجود قادة لتنظيم "القاعدة" على أراضيها كورقة ضغط في هذا السياق؛ فإنها قد لا تكون مطمئنة إلى أنها تستطيع العمل بمثل تلك المعادلة في مرحلة ما بعد وصول "طالبان" إلى الحكم مجددًا.

ويتوازى ذلك مع بروز اتجاهات داخل إيران ترى أن أحد الأهداف الرئيسية للانسحاب الأمريكي من أفغانستان، بهذه الطريقة، يتمثل في تفجير أزمة "إقليمية" جديدة في مواجهة إيران، بعد أن رفضت الأخيرة –ولا تزال– وضع ملف تدخلاتها الإقليمية على طاولة المفاوضات التي تجري في فيينا مع مجموعة "4+1" بمشاركة غير مباشرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث لا تزال تصر على أن هذه المفاوضات تتركز حصرًا حول الاتفاق النووي، ولا تمتد إلى القضايا الإقليمية أو برنامج الصواريخ الباليستية.

متغيرات حاكمة

من هنا، فإن إيران ربما تتبع سياسة "الانتظار والترقب" لحين تبلور معالم المشهد السياسي الجديد في أفغانستان؛ حيث إن ذلك سوف يساهم، إلى حد كبير، في بلورة ملامح سياستها الجديدة إزاء الملف الأفغاني. وربما يمكن القول إن هناك متغيرات حاكمة سوف يكون لها تأثير في النهاية على بلورة هذه السياسة.

المتغير الأول يتمثل في مدى انخراط "طالبان" في تحركات مناوئة لمصالح إيران وأمنها داخل أفغانستان؛ فحتى الآن لا تزال الحركة حريصة على التجاوب مع سياسة "الاحتواء" الإيرانية. إلا أنه لا يمكن استبعاد احتمال تراجع تلك السياسة على المديين المتوسط والبعيد، خاصةً أن الخلاف التاريخي بين الطرفين لا يزال عالقًا، ممثلًا في حادث مقتل الدبلوماسيين الإيرانيين في مزار شريف، فضلًا عما أشارت إليه تقارير عديدة من مساعدات إيران للقوات الأمريكية التي احتلت أفغانستان عام 2001.

المتغير الثاني يتعلق بمستوى العلاقات التي سوف تؤسسها الحركة مع حلفاء إيران المحليين، لا سيما الشيعة، حيث إن ذلك سوف يمثل متغيرًا مهمًّا سيكون له تأثير على اتجاهات العلاقات بين الطرفين، لا سيما أن إيران سبق أن استغلت نفوذها لدى الشيعة الأفغان وقامت بتأسيس وتدريب فيلق "فاطميون" الذي انخرط في الصراع السوري وقاتل لصالح نظام الرئيس بشار الأسد. وهنا، فإن أي إجراءات مضادة قد تتخذها الحركة إزاء الشيعة يمكن أن تدفع الفيلق إلى ممارسة ضغوط من أجل الانتقال إلى داخل أفغانستان لحماية ظهيره الاجتماعي الأساسي.

المتغير الثالث ينصرف إلى انخراط القوى الإقليمية الأخرى في الصراع الأفغاني، لا سيما روسيا والصين، وحدود التلاقي والخلاف معهما حول الترتيبات السياسية والأمنية التي سوف يجري العمل على صياغتها في المرحلة القادمة؛ حيث إن ذلك سوف يكون له دور في تحديد الخيارات المتاحة أمام إيران للتعامل مع تطورات المشهد في أفغانستان. ورغم أن القوى الثلاث لديها مصلحة في استثمار الخروج الأمريكي لتعزيز دورها واحتواء أي تحركات مناوئة لمصالحها داخل أفغانستان؛ فإن ذلك لا يضمن استمرار التوافق بينها على المديين المتوسط والبعيد.

أما المتغير الرابع والأخير، فيتصل بالمسارات المحتملة للمفاوضات التي تجري في فيينا حول الاتفاق النووي؛ حيث إن نجاح أو فشل هذه المفاوضات في الوصول إلى صفقة جديدة سوف يكون له دور في تحديد هامش الحركة المتاح أمام إيران للتعامل مع تداعيات سيطرة "طالبان" على الحكم في أفغانستان.

ختامًا، يمكن القول إن تطورات الملف الأفغاني بقدر ما توفر فرصًا لإيران تتعلق بمحاولة استثمار الانسحاب الأمريكي، تفرض ضغوطًا قد لا تبدو هينة على أمنها ومصالحها، في وقت تبدو فيه منهمكة في متابعة ملفات أخرى قد لا تقل أهميةً على مستوى المفاوضات مع واشنطن في فيينا، والتصعيد ضد إسرائيل في المنطقة، ومواجهة تداعيات انتشار فيروس كوفيد 19 على نطاق واسع داخل أراضيها.

ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

أفغانستان نموذجًا: "الجيوش المصنوعة" تجربة فاشلة

أحمد عليبه

رئيس وحدة التسلح
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

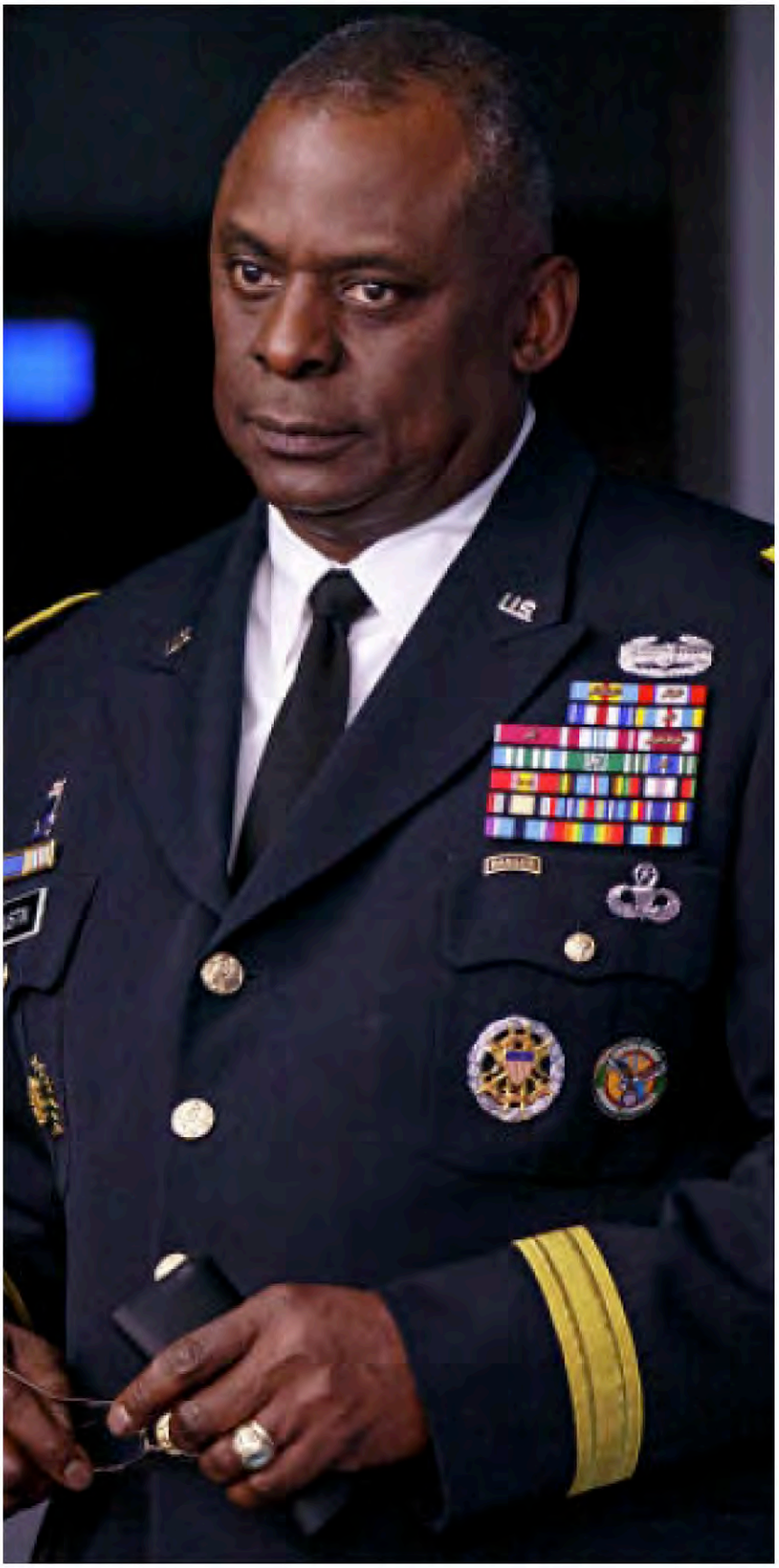

على التوازي وقبل أن تتم الولايات المتحدة وبعض حلفائها عملية الانسحاب العسكري الفوضوية من أفغانستان، كانت هناك مشاهد فوضى أخرى تمثلت في انهيار الجيش الأفغاني الذي فرت تشكيلاته من الميدان بمجرد إطلاق طالبان الإنذار الأول الذي طالبت فيه بدخول كابول سلميًا. وفي واقع الأمر، تفتقر التصريحات الرسمية الغربية، وفي مقدمتها التصريحات الأمريكية، للمصداقية في أن هذا الأمر لم يكن متوقعًا، وأنه كان بمقدور القوات الأفغانية الصمود لعدة أشهر في مواجهة قوات طالبان في معركة تأمين العاصمة.

هناك سيل من الدراسات والتقديرات العسكرية التي تشير إلى أن الجيش الأفغاني الذي أُنفق عليه ما يقارب تريليون دولار على مدار العقدين الماضيين منذ وُضعت خطة تأسيس جيش وطني في مؤتمر "بون – 2" عام 2002، وتلقى على مدار تلك الفترة خبرات عسكرية متنوعة من الولايات المتحدة والحلفاء، بالإضافة إلى التسليح المتقدم؛ كان في حقيقة الأمر يعاني العديد من الإشكاليات التي انعكست مبكرًا في الاختبارات الميدانية بمجرد عودة طالبان إلى الساحة بعد تجاوزها الضربة الأولى التي أسقطتها عقب هجمات 11 سبتمبر 2001.

وفي ضوء التجربة الأفغانية الطويلة مع الحروب، التي تعود إلى قرون وليس فقط لعقود، لا سيما حقبة الحرب السوفيتية؛ فقد كانت كفيلة باستخلاص درس رئيسي مفاده أنه من الصعوبة بمكان صناعة جيش نظامي في أفغانستان. فعلى الأقل هناك ما يقارب أربعة أجيال لم تعرف المؤسسة العسكرية النظامية بقدر معرفتها الجيدة بأمراء الحرب والمليشيات والتنظيمات والفصائل المسلحة والتحالفات الداخلية والخارجية. على النحو ذاته، كان هناك خطأ استراتيجي فادح في السياسية الأمريكية في الرهان على التجربة اليابانية التي حملت روية أمريكية مختلفة في سياق بيئة مختلفة، وليس الاستفادة من درس "سايجون" أو التجربة الفيتنامية، خاصةً وأنه لا توجد قواسم مشتركة بين التجربتين، فالتجربة اليابانية لم تعتمد بالأساس على قوام عسكري كعامل رئيسي، على عكس خطة "بون" التي صُممت بالأساس على قوام عسكري لتأمين "الدولة" المنشودة.

الدرس التالي يتعلق بخبرة المقاولات العسكرية الغربية في إطار مقاربة بناء جيوش وطنية، وهي تجربة ثبت فشلها بامتياز في كل الحالات، كما هو الواقع في العراق وأفغانستان، فالجيوش الحقيقية لم تُصنع في مراكز التدريب الأمريكي ومراكز تدريب الناتو، بقدر ما صُنعت في إطار مسار تاريخي وطني طويل، وبالتالي فالحلقة المفقودة في هذا السياق هي غياب العقيدة الوطنية المؤسِّسة للجيش الأفغاني، الذي كان أقرب إلى قوة من الموظفين غير المؤهلين، الذين اعتمدوا على الانتساب للجيش لأسباب بعضها يتعلق بخلفية عرقية من منظور أن طالبان يغلب عليها مكون البشتون، وهو ما يعكس من جانب آخر خللًا هيكليًا في التركيبة العامة للقوات الأفغانية، بالإضافة إلى الاستفادة الاقتصادية المحدودة (كانت طالبان تمنح رواتب لمجنديها تعادل ثلاثة أضعاف ما يحصل عليه الجندي النظامي الذي كان يحصل على 70 دولارًا في إطار تعاقد قابل للتجديد، وتم رفعها إلى 100 دولار اعتمادًا على تقارير الأداء)، فضلًا عن استشراء الفساد بشكل عام في الجانب الاقتصادي للمنظومة الأمنية بشكل عام.

وتُشير العديد من التقارير إلى أنه لم يكن هناك التزام فعليّ لدى الكثيرين من العناصر المقيدة على قوائم التشكيلات العسكرية. وبعض التقديرات العسكرية الأمريكية المدنية رصدت فوضى في عملية التشغيل العسكري لجيش يبلغ قوامه رسميًا حوالي 30000 ألف عسكري، تراوحت ما بين 40 – 60% باختلاف المناطق وباختلاف الفصول والمناسبات، فقد كانت نسبة التسرب في فصل الشتاء في أعلى المستويات، وفي شهر رمضان لم يكن هناك التزام بالمطلق، وهو ما استدعى بالتبعية تقليل فترات التدريب، بالإضافة إلى تقليص المحتوى التدريبي ذاته في ظل غياب العناصر المتعلمة وغياب الحد الأدنى من التعليم، إذ لم يكن هناك إقبال على دروس "محو الأمية" وليس حتى مستوى التعليم الأعلى.

بالإضافة إلى الاختلال الهيكلي الذي عكس الافتقار إلى الكفاءة المطلوبة للتعامل مع الأوضاع الميدانية لسنوات طويلة، ولم تكن البنية التحتية ملائمة للمهام التي يُفترض أن يتولاها الجيش الأفغاني مع عملية الانسحاب، فالقوات الأفغانية كانت دائمة الشكوى من أنها لا تُعد أكثر من كونها قوات رديفة للقوات الأمريكية وقوات التحالف، بينما لم تتمكن من بناء قوة جوية أو حتى اكتساب الخبرات في هذا المجال على الرغم من أن القوة الجوية تُعد تشكيلًا حيويًا في ظل الطبوغرافيا الأفغانية. أضف

إلى ذلك أن برامج التدريب التي تلقّتها القوات كانت في واقع الأمر برامج تأمين ميدانية تفتقر إلى قواعد الاشتباك المطلوبة لخوض معارك مع مليشيات طالبان ذات الخبرة الطويلة والنوعية في حروب العصابات. وبالتالي فإن محصلة هذه المؤشرات تشير إلى أن نجاح طالبان لم يعتمد فقط على قوتها بشكل كلي بقدر ما اعتمدت على ضعف الطرف الآخر الذي لم يتمكن من خوض معارك حقيقية على مدار أقل من ثلاثة أشهر منذ بدء الانسحاب الأمريكي في مايو الفائت، بل وحتى الفشل في تنفيذ أبسط المهام. فعلى الأرجح في ضوء تقييم الوضع الميداني أن واشنطن كانت تراهن على القيام بعملية إسناد جوي محدودة (حتى نهاية أغسطس 2021) لتغطية عملية الانسحاب، فمن المؤكد أن قوات الجيش الأفغاني استوعبت سريعًا أن الهدف الأمريكي ليس في تأمين كابول والنظام، وإنما تأمين عملية انسحاب القوات الأمريكية والرعايا الذين سيتم إجلاؤهم من الميدان، وهو ما يفسر حالة الفوضى في مشهد الخروج الكبير.

وفقًا لهذا السياق، لا يمكن التعويل على موازين القوى في الحالة الأفغانية في ضوء التطور الأخير، فمخزون السلاح الأمريكي صار في حوزة طالبان قبل سقوط كابول، وهو أيضًا أمر لم يكن بالمفاجئ، فعلى الأقل لم يتم مناقشة سلاح طالبان في "مفاوضات السلام" في الدوحة، بل على العكس من ذلك دعت طالبان من لديهم سلاح إلى تسليمه، وأكدت العديد من المشاهد أن طالبان لم تمتلك فقط الأسلحة الحديثة التي كانت في مخازن الجيش الأفغاني وإنما أيضًا لديها القدرة على استخدام تلك الأسلحة بكفاءه في الميدان، وبالتالي فميزان القوة أصبح محسومًا لصالح طالبان في المستقبل لعدة أسباب، من بينها أن الفشل العسكري لأكبر قوة عسكرية في العالم في ردع طالبان سيكون درسًا مستفادًا لأي قوة أخرى تفكر في مغامرة تالية من هذا النوع، وهو ما أكّده الرئيس جو بايدن بقوله: "أفغانستان مقبرة الغزاة". بل إن احتمالات قدرة طالبان على حسم المواجهات مع خصومها المحتملين في

المستقبل من الفصائل المسلحة، سواء كانت فصائل عرقية، أو حتى من المليشيات الجوالة التي قد تستدعيها بعض دول الجوار مثل إيران لإسناد المسلحين من الهزارة لحسابات طائفية في ضوء تقارير عديدة تشير إلى تسليح تلك الأقلية لا سيما مليشيات "فدائي بابا مزاري". لكنّ التحدي الذي ربما سيواجه طالبان يتمثل في مواجهة تنظيمات وافدة أخرى مثل "داعش".

وفي الأخير، يظل هناك تساؤل رئيسي بشأن هيكل طالبان. فهل ستعيد طالبان على المدى المتوسط والبعيد هيكلة قواتها المليشياوية، وستكون قابلة للتطور بشكل موازٍ في ضوء رسائل الطمأنة التي تسعى إلى بثها؟ أم أنها ستُبقي على تلك المنظومة على حالها وتوظفها بحسب التطورات؟. ففي واقع الأمر، سيكون من الصعوبة بمكان الرهان على إمكانية بناء جيش نظامي في ضوء الخبرة الأفغانية عمومًا وطالبان على وجه التحديد، وسيُعزز من ذلك السيناريوهات المتشائمة بشأن مستقبل استقرار أفغانستان في ظل حكم "طالبان" في طبعتها الثانية.

الإنعكاسات العسكرية على دول الجوار الأفغاني بعد الانسحاب الأمريكي

لواء . اح . دكتور محمد قشقوش

عضو الهيئة الاستشارية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

أثار إعلان الرئيس الأمريكي جو بايدن مؤخرًا عن إتمام انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان بحلول 31 أغسطس الجاري 2021، ارتباكًا عسكريًا لجميع الأطراف بما فيهم القوات الأمريكية، بالإضافة إلى القوات الحكومية الأفغانية. وبالطبع كان الأمر في صالح حركة طالبان التي أسرعت الخطى لملء الفراغ الأمريكي حتى قبل القوات الحكومية الأفغانية.

كما كان لذلك الموقف صدى في بعض دول الجوار المباشر، وخاصة باكستان وإيران وبعض دول الخليج العربي وخاصة قطر، حيث القيادة الأمريكية المركزية العسكرية، وحيث جرى العديد من الوساطات بين الولايات المتحدة وطالبان، وكذلك الكويت التي استقبلت الاحتياطي العسكري الأمريكي ليكون على مقربة من مسرح الأحداث المتسارعة في أفغانستان.

وهنا يبرز سؤال محوري سوف تُحدد الإجابة عنه العديد من التوجهات للدول المعنية، وهو: هل الانسحاب الأمريكي مخطط بالتنسيق مع كلٍ من الحكومة الأفغانية وطالبان في الوقت نفسه، وما استتبعه من إعلان أمريكي مسبق لتوقيتات الانسحاب، وترك عتاد تسليحي ضخم ومتطور تكلف مليارات الدولارات؟ أم أن الانسحاب تم قسرًا نتيجة تمدد طالبان المفاجئ وما استتبعه من تعجّل المغادرة وإخلاء بعض المواقع دون إعلان، وتدمير الوثائق الخاصة في السفارات والإخلاء المفاجئ للرعايا؟.

وقد نُرجّح السؤال الأول امتدادًا لتفاهمات ممتدة بين الولايات المتحدة وطالبان كان أهمها في قطر، كما أن طالبان تقدم نفسها بشكل مختلف عن عصر الملا عمر، أقل تشددًا مع منح مساحة أكبر لحرية وعمل المرأة.. إلخ، وهو ما قد تستخدمه طالبان كتكتيك مرحلي، وهو ما سيبرهن عليه المستقبل.

وقبل التطرق إلى الانعكاس العسكري لهذا الموقف على دول الجوار المباشر ثم بعض القوى الإقليمية والدولية المتداخلة وذات العلاقة، سنلقي نظرة على الموقف الجيواستراتيجي لدولة أفغانستان ومحيطها. فهي دولة حبيسة غير ذات شواطئ، ولكي تصل إلى المحيط الهندي سيكون من خلال باكستان أو إيران، وتحيطها الدول الآتية طبقًا لعقارب الساعة وهي: باكستان (من الجنوب والجنوب الشرقي كأطول حدود). إقليم كشمير من أقصى الجنوب الشرقي. الصين من الشرق عبر ممر خيبر. طاجيكستان (من الشمال الشرقي). تركمانستان (من الشمال الغربي). والأخيرتان من إقليم آسيا الوسطى الذي يفصل أفغانستان عن جنوب روسيا وبحر قزوين المغلق. وأخيرًا إيران من الغرب.

1- باكستان: هي أكثر الدول تأثرًا بالموقف في أفغانستان، فالحكومتان مواليتان للولايات المتحدة، وتتبعان المدرسة العسكرية والتسليحية الأمريكية، كما أن باكستان كانت الحاضنة لتنظيم القاعدة الذي تشكل في قاعدة المجاهدين بها، ثم انطلق إلى داخل أفغانستان لمحاربة الاحتلال السوفيتي في ثمانينيات القرن الماضي، كأول الحروب بالوكالة للولايات المتحدة بعد درس فيتنام القاسي الذي خاضته بالأصالة عن نفسها.

وبانسحاب الاتحاد السوفيتي وانتهاء دور القاعدة من وجهة نظر الولايات المتحدة، انقلبت القاعدة ضدها وتشكلت فروع تابعة على غرار (القاعدة في بلاد...) انتهت بتنظيم داعش الذي تناصبه القاعدة العداء لأسباب قيادية أكثر منها مذهبية أو تكتيكية، وتتفق القاعدة في ذلك مع طالبان التي تشكلت وتوسعت لملء فراغ انسحاب السوفيت وانتهاء دور القاعدة في أفغانستان، كما وصل تعاون طالبان والقاعدة مداه في 11 سبتمبر 2001 ضد الولايات المتحدة التي ردت باحتلال أفغانستان ثم العراق تاليًا.

ومع فرضية التنسيق الأمريكي-الطالباني المسبق، سوف يستمر التعاون الباكستاني الأفغاني، أما في حالة العكس فسيكون الموقف العسكري على حدود البلدين متوترًا، خاصة مناطق المعابر الحدودية.

2- إيران: سوف تتحسب لاحتمال التقارب الطالباني الجديد مع الولايات المتحدة بالتنسيق مع باكستان، مما سوف تعتبره استمرارًا للتهديد العسكري لفنائها الخلفي، ولكنها ستحاول إيجاد أساس للتفاهم مع طالبان، مستغلة الأقليات السنية الإيرانية والشيعية الأفغانية عبر الحدود المشتركة.

3- روسيا: ينتظر أن تحاول العمل المزدوج الإيجابي والوقائي؛ الإيجابي لمحاولة ملء جزء من الفراغ الذي

تركه الانسحاب الأمريكي بمبيعات سلاح متقدمة رخيصة الثمن مقارنة بالأسلحة الأمريكية والغربية، أما الوقائي فسوف يتركز على استخدام حزام وقائي جنوبي يتمثل في دولتي طاجيكستان وتركمانستان، حيث كانتا جزءًا من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ومعبر قواته إلى أفغانستان إبان الاحتلال السوفيتي.

4- الصين: سوف تعمل أيضًا على ملء جزء من الفراغ الأمريكي في أفغانستان، وخاصة مبيعات السلاح الأرخص من الغرب وحتى من روسيا، مع طمأنة على المكاسب المنتظرة من مشروع "الحزام والطريق" بمحيط أفغانستان، كما ينتظر أن يزيد حجم التعاون الاستراتيجي الصيني الروسي وخاصة في المجال العسكري تحسبًا لتحالفات أمريكية جديدة في المحيط الهندي قد يشمل: الهند، إسرائيل، الإمارات، أستراليا، بشكل مبدئي.

5- الخليج العربي: أصبح موقعه القريب نسبيًا من أفغانستان هو الأنسب لتموضع القوات الأمريكية أو حلف الأطلنطي، حيث القيادة المركزية لا يزال معظمها في قطر، والكويت تشكل أكبر قاعدة عسكرية بشرية أمريكية، واستقبلت هذا الأسبوع كتيبة مظلات مدعمة من فورت براج كاحتياطي خاص قريب، كما أن البحرين مقر لقيادة الأسطول الخامس الأمريكي وباقي وحدات الإسناد الحليفة خاصة الفرنسية والبريطانية. أما الإمارات والسعودية فقد تزيدان من دعمهما لباكستان حال مناوأة الحكم الجديد في أفغانستان، كما أن الإمارات لا تمانع من حيث المبدأ في الانضمام إلى التحالف المزمع بقيادة الولايات المتحدة في المحيط الهندي.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS | EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

مسارات مختلفة: السيناريوهات المستقبلية لتنظيمي "داعش" و"القاعدة" بعد صعود "طالبان"

أحمد كامل البحيري

باحث بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

مع إعلان حركة طالبان السيطرة على العاصمة الأفغانية كابول، وسقوط الدولة المركزية الأفغانية، بدأت تثار العديد من التساؤلات حول ردود فعل تنظيمي القاعدة وداعش تجاه حركة طالبان، من حيث مسارات تحرك كل تنظيم، وشكل التعامل من قبل حركة طالبان تجاه تنظيمي داعش والقاعدة خلال المرحلة المقبلة. فلا شك أن كل طرف في مرحلة الاستعداد للخطوة التالية، في ظل العديد من الإرهاصات ذات الصلة بالحسابات الحركية والأيديولوجية لكل طرف، حيث يتحكم مبدأ الاستعلاء بالإيمان في بنية التنظيمات الإرهابية كونه مكونًا فقهيًا وعقائديًا رئيسيًا يميز كل تنظيم عن الآخر.

حيث يصف تنظيم داعش تنظيم القاعدة "بالمنحرفين الضالين"، ويصف حركة طالبان "بالمرتدين"، وهو نفس الأمر بالنسبة لتنظيم القاعدة وحركة طالبان اللذين يصفان تنظيم داعش "بالخوارج"، وهو ما بدا جليًّا في رسالة تنظيم داعش بالعدد 291 من جريدة "النبأ" الداعشية الصادرة في 17 يونيو الفائت 2021، التي جاءت تحت عنوان "الانسحاب الأمريكي من خراسان"، حيث أكد التنظيم على تكثيف العمليات الإرهابية ضد حركة طالبان والدعوة لعناصر التنظيم لمزيد من الاستحواذ الجغرافي، حيث يحاول تنظيما داعش والقاعدة من خلال مثل تلك المنطلقات الاستعلائية محاولة إثبات أنه الأجدر بالزعامة.

"داعش".. مواجهة حتمية

تمكن تنظيم داعش خلال الأيام الثلاثة التي أعقبت سيطرة حركة طالبان على كابول من تنفيذ أربع عمليات إرهابية، منها الهجوم على عناصر من حركة طالبان في منطقة (خوجياني) في "ننجرهار" أسفرت عن مقتل بعض عناصر طالبان، وهو استمرار لتصاعد عمليات التنظيم في أفغانستان خلال الأشهر الثلاثة الماضية منذ الإعلان عن بدء الانسحاب الأمريكي من أفغانستان في 1 مايو الفائت، حيث وصل معدل العمليات الإرهابية لتنظيم داعش في الداخل الأفغاني لما يقرب من (103) عمليات إرهابية خلال الفترة من 1 مايو حتى 15 أغسطس الجاري 2021، وأسفرت العمليات الإرهابية عن سقوط ما يقرب (387) ما بين جريح وقتيل من قوات الأمن الأفغانية وحركة طالبان خلال الفترة نفسها، وهو ما يجعل من هذه الفترة الأعلى في نشاط التنظيم مقارنة بنفس الفترة من العام الفائت 2020. وبالتزامن مع دخول طالبان كابول نشر تنظيم داعش يوم الخميس 12 أغسطس الجاري إحصاء حول عدد العمليات الإرهابية التي نفذها التنظيم خلال العام الهجري الفائت (1442) في "خراسان" أفغانستان، في الفترة من أغسطس 2020 إلى أغسطس 2021، والتي وصلت إلى 269 عملية إرهابية أسفرت عن سقوط ما يقرب من (1083) قتيلًا وجريحًا. ويُنذر هذا الوضع بتصاعد مستمر في نشاط تنظيم داعش خلال المرحلة الجارية بهدف مزيد من النفوذ والهيمنة بالداخل الأفغاني، حيث يسعى التنظيم لإعلان العديد من الرسائل بالتزامن مع سيطرة طالبان على الحكم وهو ما يمكن تناوله على النحو التالي:

اقتناص الزعامة: يسعى تنظيم داعش عبر التركيز على فرع التنظيم في خراسان بجانب تكثيف عملياته الإرهابية ضد حركة طالبان، إلى إظهار التفوق والريادة واقتناص الزعامة من تنظيم القاعدة باعتبار تنظيم داعش هو التنظيم الأقوى في ساحة التنظيمات المتطرفة العنيفة، سواء من حيث تماسك البنية التنظيمية أو من حيث قدرة التنظيم على القيام بالعديد من العمليات الإرهابية في الكثير من دول العالم بما فيها المركز الرئيسي لتنظيم القاعدة بأفغانستان وضد الحليف الاستراتيجي لتنظيم القاعدة حركة طالبان التي تعتبر الأب الروحي لتنظيم القاعدة.

مركز محتمل للتنظيم: يسعى تنظيم داعش بعد سقوط انهيار ما يُسمى دولة الخلافة في الباغوز مارس 2019 إلى جعل ولاية خراسان مركز الانطلاق وقاعدة التنظيم مؤقتًا لحين استعادة نفوذ وقوة التنظيم بالشام والعراق، وهو ما يجعل من السيطرة على مناطق جغرافية جديدة في أفغانستان وضمها لولاية خراسان مهمة رئيسية لتقوية واتساع القاعدة المركزية المؤقتة للتنظيم، وهو ما جعل من عمليات تنظيم داعش في أفغانستان تحتل المرتبة السادسة من حيث عدد عمليات التنظيم مقارنة بمجمل العمليات الإرهابية بأفرع التنظيم الستة عشر خلال عام 2021.

رسالة غير مباشرة: يسعى تنظيم داعش لتوجيه رسالة غير مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية عبر استهداف

مليشيا طالبان بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان لأن بنود الاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية ومليشيا طالبان برعاية قطرية بتعهد حركة طالبان بمنع أي هجوم أو تهديد للمصالح الأمريكية عبر تنظيم القاعدة لا ينطبق على تنظيم داعش.

استقطاب مقاتلين جدد: مع حدوث تراجع في أعداد العناصر المستقطبة منذ سقوط الباغوز مارس 2019، يعتبر تجنيد أعضاء جُدد للتنظيم الإرهابي هو غاية مهمة، خاصةً في ظل الخسائر الفادحة لتنظيم داعش في سوريا والعراق، وفرار العديد من عناصر التنظيم بعد دحره، ما يجعل من التركيز على استقطاب عناصر من المقاتلين الجدد مهمة رئيسية لتنظيم داعش، وهو ما يجعل من البيئة الأفغانية بيئة ملائمة ومؤهلة لعملية الاستقطاب، مما يجعل من التركيز العملياتي من قبل تنظيم داعش على أفغانستان بشكل عام ومواجهة مليشيا طالبان نقطة انطلاق نحو تجنيد عناصر ومقاتلين جدد.

الاستقطاب العكسي: مع مقتل البغدادي في أكتوبر 2019، بدأ تنظيم القاعدة في محاولة استقطاب العديد من عناصر ومقاتلي تنظيم داعش استغلالًا لحالة التشتت والهزيمة في أعقاب سقوط دولة الخلافة الداعشية، ومن ثم سعى تنظيم داعش من القيام بالعمليات ضد مليشيا طالبان في أفغانستان لمنع حدوث استقطاب عكسي من قبل الحركة لعناصر ومقاتلي تنظيم داعش، عبر محاولة بعض عناصر التنظيم الانشقاق، وهي مسألة خطيرة لأيّ تنظيم إرهابي قد يُهدِّد بقاء التنظيم نفسه. وفي هذا الإطار فإن تنظيم داعش يسعى من شن هجمات ضد مليشيا طالبان في أفغانستان لإثبات القوة والوجود للحدّ من الانشقاقات بداخله.

الاستحواذ الجهادي: يسعى تنظيم داعش عبر إعادة الهيكلة والنشاط والتموضع في أفغانستان لمحاولة الاستحواذ الجهادي، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال تنامي العمليات الإرهابية لتنظيم داعش في الساحة

الأفغانية منذ بدء الانسحاب الأمريكي في 1 مايو الفائت 2021، مستغلًا تراجع نشاط تنظيم القاعدة في أفغانستان ودخول حركة طالبان في معارك مع حكومة كابول، وهو ما يعني إمكانية أكبر لتنظيم داعش على التوسع في نشاط العمليات الإرهابية بالداخل الأفغاني، سواء على مستوى عدد العمليات أو من حيث طبيعة المستهدف والسيطرة الجغرافية.

تنظيم "القاعدة".. سيناريو الانشقاق

شهدت علاقة تنظيم القاعدة المركزي وحركة طالبان تباينًا في العلاقة منذ توقيع اتفاق الدوحة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان، حيث تعهدت حركة طالبان بعدم تهديد القاعدة للمصالح الأمريكية في أفغانستان، ومنع التنظيم من تنفيذ عمليات إرهابية ضد الولايات المتحدة على غرار 11 سبتمبر 2001، وهو الأمر الذي وضع تنظيم القاعدة في إشكالية حقيقية، سواء على مستوى التنظيم المركزي في أفغانستان أو علاقة القاعدة المركزية مع أفرع التنظيم بدول الإقليم، ومن ثم فهناك احتمالان للعلاقة بين تنظيم القاعدة وحركة طالبان يمكن تناولهما على النحو التالي:

قبول اضطراري: أن يقبل تنظيم القاعدة الاتفاق الأمريكي مع طالبان وتعهدات حركة طالبان بمنع استهداف تنظيم القاعدة للمصالح الأمريكية في الداخل الأفغاني وبالعالم، لعدم قدرة التنظيم المركزي على الخروج من عباءة حركة طالبان، ومن ثم سيؤدي هذا المسار إلى احتمال كبير لتراجع دور تنظيم القاعدة المركزي مع مزيد من الانشقاقات على مستوى أفرع التنظيم التي ستكون بشكل مباشر لصالح تنظيم داعش.

انتقال المركز: خروج تنظيم القاعدة من أفغانستان بعد ما يقرب من ثلاثين عامًا والانتقال إلى نقطة ارتكاز جديدة لتكون "قاعدة الجهاد لتنظيم القاعدة"، لرفض التنظيم القبول بشروط طالبان، في ضوء اتفاق الدوحة الذي تم توقيعه بين الولايات المتحدة الأمريكية وحركة طالبان في 29 فبراير 2020، ومن المحتمل انتقال التنظيم إلى منطقة وزيرستان التي تقع في شمال غرب باكستان على الحدود مع أفغانستان، وهي منطقة مناسبة لتمركز التنظيم لكونها متشابهة مع جغرافيا أفغانستان ولمعرفة عناصر التنظيم بجغرافيا المكان، فمنطقة وزيرستان منطقة جبلية ومركز للقبائل التي تديرها بوصفها منطقة حكم شبه ذاتي، وهو ما يوفر أيضًا فرصة للتنظيم من أجل توسيع نطاق نشاطه بتلك المنطقة، خاصة في ظل قربها من أفغانستان، فضلًا عن تأمين ظهير قبلي يمكن أن يساعد في استقطاب مزيد من العناصر الإرهابية لتعويض الخسائر التي تنجم عن الانخراط في مواجهات مع قوات الأمن والجيش، وفي إخفاء تلك العناصر بعيدًا عن رقابة أجهزة الأمن. واللافت في هذا السياق أيضًا أن الإقليم بات يحظى باهتمام خاص من جانب تنظيم "داعش".

طالبان.. احتواء للقاعدة وتهدئة مع داعش

سوف تسعى حركة طالبان لاستخدام تكتيك التهدئة والاحتواء مع تنظيمي القاعدة وداعش على الرغم من تصعيد تنظيم داعش عملياته تجاه حركة طالبان في أفغانستان، إلا أن حركة طالبان تتجه إلى احتمالية التهدئة مع تنظيم داعش خلال المرحلة المقبلة لتحقيق هدفين: الأول ضمان عدم التصعيد مع تنظيم داعش، وهو ما يمكن أن يؤثر على حالة الاستقرار المستهدفة من قبل حركة طالبان. والثاني إرسال رسائل للغرب والولايات المتحدة بقدرة الحركة على السيطرة على تنظيمي القاعدة وداعش في الداخل الأفغاني. حيث عملت حركة طالبان خلال الأيام التي أعقبت السيطرة على كابول على الإفراج عن 5 آلاف سجين بينهم إرهابيون من تنظيم داعش، وسجناء سابقون بجوانتانامو، بعد دخول العاصمة كابول، وهو مؤشر على محاولة الحركة للتهدئة مع تنظيم داعش خلال المرحلة المقبلة، ومزيد من الاحتواء لتنظيم القاعدة.

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام ٢٠١٨ كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء، ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشأن السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها، ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+2022690586

/ecsstudies

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
E-mail info@ecss.com.eg
Website ecss.com.eg
Social links /ecsstudies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo